*قسم السياسات العامة و النظم المقارنة *

دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة في الجزائر.

دراسة حالة حزب حركة مجتمع السلم خلال فترة التحالف الرئاسي 2004.2012

*مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية *

تخصص:السياسات العامة.

***من إعداد:**

بن عيسى أيمن عبداللطيف

تحت إشراف:

بو لعراس فتحي

أعضاء لجنة المناقشة

مؤسسة الانتساب	اسم و لقب الأستاذ	الصفة
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	خننو فاتح	رئيسا
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	بولعراس فتحي	مشرفا و مقررا
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	نجوى بوزورين	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: جوان 2023م/1444هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين "

صدق الله العظيم

"لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون ولم يكن الحلم قريبا ولا الطريق محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات ، فالحمد الله لأنه وفقني في إنجاز هذا العمل وتحقيق حلم والدتي ."

اهدي ثمرة هذا العمل الى:

-إلى المرأة العظيمة التي حملتني وحمتني بدعائها ومنحتني الحياة والحنان

أمي الغالية رحمها الله

-الى المرأة التي ربتني وسهرت على نجاحي واحطتني بحنانها

***أمي الثانية ***

-إلى اختي الغالية ومصدر سعادتي وسروري

***نزيهة حفظها الله ***

-الى فرحتي وسروري وسندي في هذه الحياة إخوتي الصغار

***رفيق بهاء الدين وفردوس ام القرى حفظهما الله ***

-الى صديقتي الغالية الصدوقة التي كانت بمثابة ضلعي الثابت في مشواري

***ياسمين لرجان رعاها الله ***

-الى أساتذتي العظماء

***موساوي حليمة ،أسماء صالحي ،أوبعيش هجيرة**

-الى جميع أصدقائي وصديقاتي في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

-إلى جميع زملائي و أصدقائي في شركة أسواق المدينة :*كسيلة-أمين-أيوب-خالد-أنيس*

الشكر و العرفان

-في البداية أشكر الله عز وجل أن هداني لهذا وتوفيقه لي لإنجاز هذا العمل .

-كما أتقدم بجزيل للأستاذ فتحي بولعراس الذي أشرف على إنجاز هذا العمل .

-كما اتقدم بشكر خاص لصديقاتي في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الذين ساهموا في إكمال هذا العمل معي :* بوقطيط أميرة –ياسمين لرجان –ميرود أسماء *

-كما أشكر كل المنخرطين والأعضاء في حزب حركة مجتمع السلم وعلى رأسهم مسؤولة الأرشيف على دعمهم ومساهمتهم في إنجاز هذا العمل

-كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذتي في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الذين ساهموا في تكويني طيلة فترة تواجدي في المدرسة خاصة :*الأستاذ أحمد طالب أحمد-لراري علي –ناصر عامر –زيام عبد النور--مصطفى صايج–خننو فاتح * –الأستاذة رقية العاقل –نجوى بوزورين–حاجة أمال –فراني حياة *

* بن عيسى أيمن عبد اللطيف *

الملخص:

-تعد الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر على حركة وسير النظام السياسي وضمان إستقراره ،فهي تؤدي دورا مهما في تنشيط الحياة السياسية بحيث أصبحت تشكل ركنا أساسيا في النظم الديمقراطية .وتعد كذلك إحدى أهم الفواعل غير الرسمية المساهمة في رسم وبلورة السياسة العامة لدولة بإعتبارها همزة وصل بين المواطنين والسلطة.

*تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إيضاح المقاربة المفاهمية والنظرية للأحزاب السياسية والسياسات العامة والعناصر المرتبطة بهما، بإضافة إلى تحديد العلاقة بينهما، كما تطرقت الدراسة إلى كيف تصنع السياسات العامة في الجزائر من خلال تحديد دور كلا من المؤسسة التنفيذية والتشريعية من خلال دستور 1996 ،وإبراز الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسات العامة في الجزائر .كما تسعى الدراسة إلى إبراز فعالية الديمقراطية التشاركية بين الأحزاب السياسية الجزائرية بإختلاف أفكارها وتوجهاتها من خلال مشروع التحالف الرئاسي (2004-2012) مع تبيان الدور المهم الذي لعبه حزب حركة مجتمعالسلم ومساهمته في صنع السياسات العامة لدولة

Synopsis:

- Political parties are one of the most important political organizations that affect the movement and functioning of the political system and ensure its stability, they play an important role in activating political life so that they have become a fundamental pillar in democratic systems .It is also one of the most important informal actors contributing to the design and development of the public policy of a state as a link between citizens and power.

*This study aims to clarify the conceptual and theoretical approach of political parties and public policies and the elements associated with them, in addition to determining the relationship between them .the study also touched on how public policies are made in Algeria by defining the role of both the executive and legislative institutions through the Constitution of 1996, and highlighting the role played by political parties in the public policy-making process in Algeria.The study also seeks to highlight the effectiveness of participatory democracy among the Algerian political parties with their different ideas and orientations through the presidential Alliance project (2004-2012), while demonstrating the important role played by the movement for a peaceful society party and its contribution to public policy-making of the state.

المقدمة

مقدمة:

تعتبر السياسة العامة فرع من فروع العلوم السياسية الحديثة التي عرفت تطورا واضحا خلال النصف الثاني من القرن 20 بحيث جذبت إليها المهتمين بحقل السياسة عامة وفقهاء السياسة بشكل خاص بحيث لها تأثير مباشر في عملية اتخاذ القرار داخل النظام السياسي.

كما أن السياسة العامة تتأثر تأثيرا مباشرا بمراحل نمو الدولة سواء تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي أو السياسي، وتشكل السياسات العامة أحد أهم الموضوعات المهمة والمعقدة في الدراسات السياسة وتساهم في رسمها مجموعة من الفواعل الرسمية وغير رسمية في إطار ما يسمح به القانون.

وتعتبر الأحزاب السياسية واحدة من الفواعل الغير رسمية وأهمها لأنها تعتبر من أهم قنوات المشاركة السياسية للمواطن، وذلك من خلال تواجدها داخل مؤسسات النظام السياسي. وتعتبر الجزائر من الدول التي أولت اهتماما كثيرا يحتل السياسات العامة وظاهرة الأحزاب السياسية وذلك من خلال الدساتير التي عرفتها بعد الاستقلال.

أهمية الدراسة:

- معرفة ماهية السياسات العامة ومراحل نشأتها وخصائصها.
- معرفة مستويات ومراحل صنع السياسات العامة وكذلك الفواعل المتداخلة في عملية صنعها سواء الرسمية وغير رسمية.
- معرفة ماهية الأحزاب السياسية والتطور التاريخي بإضافة إلى التطرق إلى خصائصها وأدوارها
- معرفة أهمية العلاقة بين الأحزاب السياسية السياسات العامة
- معرفة دور السلطات التنفيذية والتشريعية في صنع السياسات العامة في الجزائر.
- معرفة دور الأحزاب السياسة في عملية صنع السياسات العامة في الجزائر

- معرفة ودراسة حالة حركة مجتمع السلم كحزب سياسي في الدولة الجزائرية ومساهمتها في عملية رسم السياسات العامة لدولة خلال فترة التحالف الرئاسي 2004 م /2012م.

- **أهداف الدراسة:**

- هدف أكاديمي يتمثل في محاولة إثراء المجال المعرفي لموضوع السياسات العامة وأحزاب السياسية من خلال الإطار المفاهيمي والنظري لكلا المتغربين

- هدف علمي يتمثل في تحديد دور الأحزاب السياسية في عملية رسم السياسات العامة في الجزائر، وتسليط الضوء على مسار تشكل الأحزاب السياسية في الجزائر. ودراسة حالة حركة مجتمع السلم و دورها في عملية رسم السياسات خاصة لدولة.

- معرفة طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية و السياسات العامة في الجزائر

الدراسات السابقة :

- كتاب "الأحزاب السياسية في العالم الثالث "للكاتب أسامة غزالي حرب بحيث تم التطرق فيه إلى الإطارات النظرية لدراسة الأحزاب السياسية ونشأتها في دول العالم الثالث بإضافة إلى دور الأحزاب السياسية في التحديث والتنمية في دول عالم الثالث .

- كتاب صنع السياسات العامة للكاتبين " بارة سمير ،سلمى الإمام" تم فيه توضيح الجانب المفاهيمي لسياسة العامة ومنهجية تحليلها وضعها و بيئتها.

- كتاب " مدخل إلى تحليل السياسات العامة " للمؤلف أحمد مصطفى الحسين،تم فيه تعريف السياسة عامة و خصائصها وتصنيفاتها بإضافة إلى دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في عمليات صنع سياسة عامة وبيئتها.

- كتاب "الأحزاب السياسية في الجزائر "للكاتب نورالدين حاروش تم التطرق فيه إلى الدراسة النظرية للأحزاب السياسية والظاهرة السياسية وكذلك شرعية الأحزاب السياسية وبيتها بإضافة إلى أنه تم التطرق إلى قانون الأحزاب السياسية في الجزائر.

- مذكرة ماستر لطالبة نوري سمية بعنوان: " الاحزاب السياسية و تأثيرها في رسم السياسة و مراحلها و نشأتها و تصنيفاتها بإضافة كيف تؤثر الأحزاب في رسم السياسة العامة في الجزائر2007-2012". بحيث إنطلقت من إشكالية مفادها كيف تساهم الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة في الجزائر وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها غياب مشاركة الأحزاب السياسية عن رسم السياسات العامة وأن الأحزاب المؤيدة لسياسة الحكومة هي التي لديها القدرة في التأثير على بعض السياسات العامة لدولة.

- مذكرة ماستر للطالب بوجمعة بداع بعنوان:" دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة في الجزائر " بحيث تناولت هذه الدراسة، الجانب المفاهيمي و النظري لسياسات العامة و الأحزاب السياسية بإضافة إلى أهمية و مكانة الأحزاب السياسية و كذلك طرق و آليات مساهمة الأحزاب في رسم السياسات العامة في الجزائر،بحيث إنطلق من الإشكالية التي مفادها "كيف تؤثر الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر؟ و توصل إلى نتائج التالية : أن الأحزاب السياسية تعد الفاعل القوي والأكبر في رسم السياسات العامة وذلك من خلال دورها في التعبئة الجماهرية بإضافة إلى ضغف دور الأحزاب السياسية راجع إلى تهميشها من طرف النظام السياسي.

- مذكرة ماجستر للطالب محمد سلماني بعنوان: " مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة، نموذج حركة حمس الجزائرية"، تناولت هذه الدراسة الجانب المفاهيميو النظري للمشاركة السياسية و الحركات الإسلامية بإضافة إلى التطرق إلى حركة مجتمع السلم و مظاهر مشاركتها في السلطة،بحيثإنطلق من الإشكالية التي تقول :مامدىمساهمة حركة مجتمع السلم في عملية صنع القرار من خلال مشاركتها في السلطة ؟ وتوصل إلى النتائج التالية: إن إنخراطحركة مجتمع السلم في إستراتيجية المشاركة قوبل برفض و الإستهجان من قبل بعض الفئات التي لم تكن مؤيدة لفكرة مشاركة الإسلاميون في السلطة

،بإضافة إن النظام السياسي إستفاد من مشاركة حركة مجتمع السلم في الحكومة لأنه ساهم في تعزيز الإعتراف بشرعيته السياسية وبالتالي تحقيق الإستقرار.

- مذكرة ماستر للطالب دهاش نصر الدين بعنوان: " الأحزاب السياسية فب الجزائر " قراءة في مسار الشكل و الأداء بحيث تناولت هذه الدراسة المقاربة المفاهمية للأحزاب السياسية بإضافة إلى التطرق أهمية الوظيفية للأحزاب و كذلك مسار تشكلها في الجزائر و مكانتها بين النص و الواقع.

- وتختلف هذه الدراسات في أنها لم تتناول دراسة حالة حركة مجتمع السلم ودورها في صنع السياسات العامة ولم تتطرق إلى مشروع التحالف الرئاسي كألية لتفعيل الديمقراطية التشاركية بين الأحزاب السياسية في الجزائر بالرغم من إختلاف أفكارها وهذا ما تناولته دراستنا بالشرح و التفصيل.

أسباب اختيار الموضوع:

أ. الذاتية:

- رغبة شخصية في معالجة المواضيع ذات الصلة المباشرة بالواقع السياسي لبلاد بصفتيطالب في العلوم السياسية.
- يعتبر موضوع الأحزاب السياسية من المواضيع المهمة والشيقة في ميدان السياسات العامة.
- نقص الدراسات المتوفرة حول الموضوع بالمقارنة مع حجم المكانة التي يحتلانها كل من السياسة العامة والأحزاب السياسة خاصة المتعلقة " بدراسة الحالة " كحركة مجتمع السلم".

ب.الموضوعية:

- القيمة العلمية لموضوع السياسة العامة و الأحزاب السياسية.

- كون حقل السياسات العامة حقلا معرفيا، إضافة إلى محاولة تسليط الضوء على مختلف المشاكل التي تعاني منها الأحزاب في الجزائر.

أولاً: الإطار المنهجي والنظري:

1-المشكلة البحثية :

تلعب الأحزاب السياسية دوراً مهماً في صنع السياسة العامة في التقاليد الديمقراطية الغربية، تحقيقاً للديمقراطية التشاركية. لكن في دول الجنوب قد يكون الامر مختلفاً نوعاً ما بالنظر إلى طبيعة النظم السياسية في المنطقة. ومن هذا المنطلق، فإن الحديث عن دور الأحزاب السياسية في البلاد العربية في صنع السياسية قد يكون من قبيل الترف الفكري، أو مثيراً للجدل لاعتبارات تاريخية وأخرى تتعلق بخصوصية البيئة العربية.

وتأسيساً على ما سبق نطرح التساؤل البحثي المركزي التالي :

ما هو الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة في الجزائر؟ وهل ساهمت حركة مجتمع السلم في صنع السياسات العامة للدولة خلال فترة التحالف الرئاسي؟

ينبثق عن هذا التساؤل؟ تساؤلات فرعية حيث:

- ما هي الوظائف و الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية؟
- كيف تشارك الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة؟
- ما هي مكانة حركة مجتمع السلم في الخريطة الحزبية في الجزائر؟
- ماهي أبعاد مشروع التحالف الرئاسي؟
- هل ساهمت حركة مجتمع السلم في صنع السياسة العامة؟
- ما هو دور التحالف الرئاسي في صنع السياسة العامة في الجزائر في تلك الفترة؟

2- الفرضيات:

- تقوم الأحزاب السياسية بوظائف مختلفة وعديدة تختلف الأنظمة السياسية القائمة فيها بحيث تساهم الأحزاب بتنظيم الحملات الإنتخابية وتأهيل النخب السياسية وتنظيم المعارضات .
- تشارك الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة عن طريق برامجها وتوجهاتها وذلك من خلال تواجدها في مؤسسات الحكومة من جهة (التنفيذية. التشريعية) وتشكيل المعارضة من جهة أخرى
- يعتبر حزب حركة مجتمع السلم من الأحزاب السياسية الإسلامية الموجودة في النظام السياسي الجزائري التي تهدف إلى الإلتزام بأخلاق الإسلامية ونبذ العنف والظلم .
- يسعى مشروع التحالف الرئاسي من خلال الأليات التي يعتمد عليها إلى إبراز الديمقراطية التشاركية بين الأحزاب السياسية المشاركة ضمن التحالف بالرغم من إختلاف توجهاتها و افكارها
- ساهمت حركة مجتمع السلم في صنع السياسة العامة في الجزائر خلال تواجدها ضمن مشروع التحالف الرئاسي .
- كلما كانت الأحزاب المتحالفة كبيرة وقوية كان لها دور مهم داخل النظام السياسي.

3-مجالات الدراسة:

-المجال المكاني: تسعى هذه الدراسة الى تبيان دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة في الجزائر، مع دراسة حالة حزب حركة مجتمع السلم ومساهمته في صنع السياسة العامة لدولة .

-المجال الزماني: يمتد المجال الزمني لدراسة من 2004الى 2012 خلال فترة التحالف الرئاسي الذي شهد دخول حركة مجتمع السلم في السلطة وبروز الديمقراطية التشاركية بين الأحزاب الاسلامية والأحزاب الوطنية .

-المجال الموضوعي: تعالج الدراسة موضوع الأحزاب السياسية ودورها في صنع السياسات العامة وذلك من خلال تحديد الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية والسياسات العامة وكل ما ترتبط بهما من مميزات وخصائص بالإضافة إلى محاولة إيجاد العلاقة بينهما وإبراز دور حركة مجتمع السلم في صنع السياسة العامة لدولة من خلال تواجدها ضمن مشروع التحالف الرئاسي .

4- الإطار المنهجي:

- **المنهج التاريخي:** تم الاعتماد على هذا المنهج في الدراسة من أجل فهم السيرورة التاريخية للأحزاب السياسية العامة ومراحل تطورهما.
- **منهج دراسة حالة:** تم اعتماد على هذا المنهج من أجل دراسة ظاهرة أحزاب كأحد الفواعل غير الرسمية في صنع السياسات العامة بالإضافة إلى اختيار حزب حركة مجتمع السلم كواحد من أحزاب المؤثرة في صنع السياسات العامة في الجزائر.

5-الاقتربات:

- **اقتراب المؤسساتي:** تم اعتماد عليه لأنه يهتم بالفواعل غير الرسمية كأحزاب باعتبارها مؤسسات وتوضيح علاقتها مع المؤسسات الرسمية.
- **الاقتراب القانوني:** من خلال الرجوع إلى النصوص القانونية الدستورية المتعلقة بأحزاب السياسية والمحددة لأدوارها ووظائفها.

6-هيكلة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كالتالي:

- الفصل الأول: بعنوان دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة نتناولنا فيه ثلاثة مباحث ،المبحث الأول يتحدث عن المقاربة المعرفية للسياسات العامة أما في المبحث الثاني يتطرق إلى عن المقاربة النظرية للأحزاب السياسية. أما المبحث الثالث فتطرقنا من خلاله إلى مضاهر وصور مشاركة الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة

- أما الفصل الثاني فهو معنون بـ: صنع السياسات العامة من خلال دستور 1996، بحيث خصص المبحث الأول: دور السلطة التنفيذية في صنع أما المبحث الثاني تم فيه دراسة دور السلطة التشريعية في صنع السياسات العامة أما المبحث الثالث فخصص لدراسة وتقييم دور الأحزاب السياسية في رسم السياسات عامة في الجزائر.

- و بالنسبة للفصل الثالث: تم دراسة حالة حزب حركة مجتمع السلم و دوره في صنع السياسات العامة لدولة خلال فترة التحالف الرئاسي 2004 – 2012م و تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث.

تم الدراسة في المبحث الأول: التجربة البرلمانية لحركة مجتمع السلم بحيث تطرقنا إلى معرفة الحزب وهيكلته بإضافة إلى دوره التشريعي فبل فترة التحالف ، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة مشروع التحالف الرئاسي 2004 – 2012م أما بالنسبة للمبحث الأخير تم التطرق إلى مساهمات حركة مجتمع السلم في صنع السياسات العامة في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

- محدودية الدراسات التي تتناول موضوع أحزاب السياسة كفاعل في رسم السياسات.
- صعوبة الحصول على المعطيات وإحصائيات خاصة المتعلقة بمساهمة أحزاب في رسم السياسات العامة.

الفصل الأول: دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة

تمهيد:

تعتبر المفاهيم من العناصر الأساسية لأي دراسة ، وبالتالي تطرقنا في هذا الفصل إلى تحديد المقاربة المعرفية والنظرية للسياسات العامة والأحزاب السياسية وكل العناصر المرتبطة بهما في المبحثين الأول والثاني ،بإضافة إلى التطرق لمضاهر وصور مشاركة الأحزاب السياسية في عمليات صنع السياسات العامة في المبحث الثالث.

المبحث الأول: المقاربة المعرفية لسياسات العامة.

المطلب الأول: مفهوم السياسات العامة .النشأة والأهمية.

تعتبر السياسة العامة من المفاهيم التي أصبحت أكثر تعبيرا عن مصالح واحتياجات أفراد المجتمع وأثر تجسدا لمحصلة التفاعل القائم بين النشاطات المختلفة للفواعل الرسمية وغير رسمية، لأنها تلعب دور بالغ الأهمية في تشكيل الحاضر ووضع الأسس الأولى للمستقبل لنهوض بالدولة وتطويرها في كل المجالات.

كما تعد السياسات العامة: عبارة عن برنامج عمل حكومي يحتوي على مجموعة من القواعد التي تلتزم بتطبيقها في المجتمع[1].

1. مفهوم السياسات العامة:

- **تعريف كارل فريد ريك:** يعرفها على أنها برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود.
- **تعريف جيمس أندرسون:** السياسة العامة هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي وجماعي في التصدي لمشكلة أو مواجهة قضية تخص الرأي العام.

[1]- بوجمعة بدع " **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في ميدان الحقوق العلوم السياسية، جامعة ورقلة 2019

- **تعريف هارولد سويل:** السياسة العامة هي من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا وتقاسم الوظائف والمكانة اجتماعية بفعل ممارسة القوة والنفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على القوة[1].

- **تعريف دافيد إيستن:** يرى دافيد إيستن أن السياسة العامة هي عبارة عن محصلة التفاعل في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة التي تتشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات والعلاقات وصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي وعليه فهي توزيع القيم في المجتمع[2].

- **تعريف جابريالألموند:** السياسة العامة تمثل عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات والمخرجات لتعبير عن إدارة النظام السياسي في قرارته الاستخراجية والتنظيمية والرمزية والتوزيعية واستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة.

من خلال التعارف المقدمة نستنتج أن: السياسات العامة هي عبارة عن مجموع من المحلات الموجهة لنظام السياسي الذي يقوم بدراستها وإعادة إحراجها في شكل قرارات موجهة لخدمة الصالح العام لدولة.

2-نشأة السياسات العامة:

- عرفت السياسة العامة كحقل معرفي تطورات وتغيرات منهجية علمية سواء من حيث التعريف.

مداخل صنعها وكذلك طرق تحليله ويعود الفضل في ذلك إلى العديد من النظريات الفكرية على غرار نظريات البيروقراطية، التنظيمات، التسيير العمومي لاسيما التطورات الفكرية الأوروبية والأنجلوسكونية بالإضافة إلى التطورات التي جاءت في فترة الستينات و السبعينات القرن الماضي أين أصبح التركيز فيها منصب أكثر على المخرجات السياسية بدلا من المدخلات وسنتطرق في هذا

[1]-فهمي خليفة الفهاداوي، **"السياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل"**، عمان 2016، ط4، ص 34.
[2]- خالد عطاالله ،**"السياسات العامة بين التنفيذ والتخطيط، الجزائر أنموذجا"**، عمان ، 2018، ص31.

المبحث إلى التطور التاريخي الذي مرت به السياسات العامة بحيث تم تقسيمه إلى 3 مراحل نوجزها كالتالي[1].

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى

- تم التركيز في هذه الفترة إلى إنتاج الفلاسفة والمفكرين السياسيين الأوائل بحيث تم الاهتمام منصب على نظام الحكم المؤسسات تحليل المبررات السياسية لسلطات الحكومية.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية

- شهدت المرحلة تطورا نسبيا في مفهوم السياسات العامة نتيجة الانتقال الاهتمام منصبا على وصف المؤسسات الدستورية وصلاحياتها إلى الاهتمام والتركيز بما يتم داخل هذه المؤسسات وذلك بعد بروز التوجه السلوكي لعلم السياسة الحديثة الذي صب جل اهتمامه على:

- سلوك أفراد والجماعات، ووضائف الجماعات والمصالح وأحزاب السياسية

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية

تميزت بتبلور مفهوم السياسة العامة لاسيما من حيث عملية تحليلها وتحديد أهدافها ومضامينها. مع تحديد أساليب تنفيذها في إطار الإمكانيات المتوفرة والمتاحة وجاء هذا التحول نتيجة لتزايد وتعاظم دور الدولة في مختلف شؤون المجتمع.

3-أهمية السياسة العامة :

تحظى دراسة السياسة العامة كحقل معرفي علمي على أهمية بالغة، وهذا ما تترجمه كتابات الباحثين في مجال كل حسب تخصصه، بحيث تختلف درجة أهمية باختلاف التخصص. لكن

[1]-احمد ابراهيم وعلي بن طاهر، **"مفهوم الاحزاب السياسية ودورها في عملية رسم السياسة العامة"**، مقال مجلة الابحاث، المجلد6، ص83.

على العموم الباحث السياسي في هذا المجال يلتمس تلك الأهمية وفق أسس علمية ومهنية وسياسية وعليه يمكن التطرق إليها كتالي[1]:

أسباب علمية:

بمعنى أن هذه الدراسة يمكن أن تتحقق عن طريق القلم المعمق للمجتمع من خلال معرفة مصادر و نتائج قرارات السياسة العامة أي أن هذه الأخيرة تناولها كمتغير تابع عندما يثور التساؤل حول ماهية القوى البيئية و الخصائص المؤسسية التي تساهم في تشكيل السياسة و تحديد مضامينها وفضلا عن ذلك قد ينظر إليها كمتغير ثابت فيتعلق السؤال بالنتائج التي تطرحها السياسة العامة على البيئة و النظام السياسي ومثل هذه التساؤلات وغيرها تثري المعرفة بالروابط بين بيئة و تفاعلات السياسية و السياسة العامة وهو ما يساعد على تطور النظري لهذا الحقل بصفة عامة[2].

أسباب سياسية:

هنا ينصرف غرض السياسة إلى التأكيد من أن الدولة تتبنى الأفضل من السياسات لتحقيق أهداف العامة. فكثير ما يسرد من أن علم السياسة لابد له من دور يلعبه في مواجهة الأزمات التي يمر بها المجتمع وأن علماء السياسة ملزمون أدبيا بالعمل على تطوير السياسة العامة إثراء النقاش السياسي عن طريق دراسة أداء الحكومي في الميادين المختلفة[3].

أسباب مهنية علمية:

إذا كانت الأسباب علمية تهدف لاكتشاف المعرفة فإن أسباب المهنية وراء تطبيق المعرفة العلمية لحل المشاكل اجتماعية محل النقاش الجدل فكلما زادت المعرفة لدى أفراد والمنظمات

[1]-سلمى الامام وسمير بارا، **"صنع السياسات العامة دراسة في مفاهيم والمنهجية والبيئة"**، عمان، 2014، ط1، ص46.

[2]-أحمد برهان ولدان، **"تحليل وصنع السياسات العامة"**، عمان، الأن للنشر والتوزيع| 2018، ض65.

[3]-الخزرجي ثامر محمد كامل، **"النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة"**، دراسة معاصرة في استراتيجية دارة السلطة، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2004، ط1، ص30 و31.

بالعوامل التي أدت إلى صنع السياسات العامة والنتائج المترتبة عليها زادت القدرة على معرفة ما يجب فعله لتحقيق أهداف السياسات العامة[1].

المطلب الثاني: خصائص ومكونات السياسة العامة:

1/ خصائص السياسة العامة:

- تتناول قضايا ومسائل تهم المصلحة العامة ولها طابع الشمولية.
- تكون منسجمة مع البيئة التي تنشط فيها بحيث تراعي طبيعة المجتمع الذي تعمل فيه الحكومة وتعتبر المحددات السياسية واقتصادية والثقافية ومحددات لسياسة العامة فعالة وناجحة[2].
- يتم وضع السياسات العامة باشتراك مع مجموعة الفواعل الرسمية وغير رسمية الموجودة في الدولة.
- تتم في إطار تنظيمي محدد له صفة دستورية قانونية بحيث أن ارتباطها بهذا الإطار هو ما يميز بين باقي السياسات الأخرى
- تمثل السياسات العامة سلسلة طويلة من النشاطات والقرارات الحكومية والمترابطة والمتداخلة فيما بينها.
- عملية ذات أهداف مقصودة ونشاط هادف ولاتشمل على قرارات عشوائية.

2/ مكونات السياسة العامة:

1/ مطالب سياسية:

[1]- سلمى الامام وسمير بارا، مرجع سابق ص 47
[2]-بوجمعة بداع ، مرجع سابق، ص 25 بتصرف

- تشمل المطالب ما يريده الأفراد من حاجيات بحيث تتوجه إلى النظام السياسي في صورةمدخلات تستدعي استجابة السلطات بحيث تعمل التنظيمات داخل النظام على تنظيم وترتيب أولوية هذه المطالب[1]

2/ قرارات سياسية:

- تتمثل في أوامر التي يصدرها المسؤولون وصناع القرار والمعبرة عن محتويات السياسة العامة.

3/ تصريحات سياسية:

هي عبارة عن تعبيرات موحية بسياسة عامة وتتمثل في أوامر الشفهية والتفسيرات القانونية والضوابط المحددة لسلوك وأراء الحكام وخطابات المسؤولون وصناع القرار[2]

4/ مخرجات سياسية:

مجموعة أفعال والقرارات والأوامر التي يصدرها النظام السياسي وتعتبر بمثابة ردود فعل واستجابة لمطالب المجتمع.

5/ العوائد والآثار السياسية:

تتمثل في النتائج ردود فعل المجتمع الناتجة من تطبيق سياسة عامة معينة بحيث أن لكل سياسة يتم تنفيذها لهل أثار معينة سواء كانت إيجابية أم سلبية.

المطلب الثالث: مستويات ومراحل صنع السياسات العامة:

1/ مستويات صنع السياسة العامة:

تعتبر عملية صنع السياسة العامة، كما أشرنا اليه سابقا عملية معقدة وديناميكية وتتم هذه العملية من خلال الأعمال والأنشطة والأفعال التي تنوي الحكومة القيام بها لحل المشاكل

[1]-بوجمعة بداع ، مرجع سابق، ص26، بتصرف
[2]-الخزرجي ثامر محمد كامل، مرجع سابق، ص 29 بتصرف

المطروحة والاستجابة للمتطلبات الأساسية للمواطنين، وبناء عليه فانه من شأن كل سياسة عامة المرور بأربع مستويات أساسية[1]:

المستوى الأول: هو مستوى المؤسسة،والمقصود بذلك المستوى الذي تطرح فيه المبادئ والقيم الأساسية واشكال الخطاب السياسي التبريري للسياسات العامة المنتجة، وهنا يبرز الجانب التصوري للدولة في انتاج السياسات العامة ويوضح أولويات الخيارات المطروحة.

المستوى الثاني: هو المستوى التنظيمي، من شأن أي سياسة عامة ان تترجم الى قواعد وقرارات تنظيمية، هو المستوى أيضا الذي يترجم فيه الحل، والخيار والتبرير الى مجموعة من القرارات القابلة للتطبيق على الأرض الواقع وهنا تتبين الموائمة بين المستوى المؤسسة ومستوى التنظيمي بمعنى تحويل الأقوال إلى أفعال، أي تطبيق السياسة العامة للدولة

المستوى الثالث: هو مستوى الإطار التسييري، تترجم من خلال مجموعة القوانين الى تكيف مؤسساتي ووظيفي ومن خلال يتم ترجمة تطبيق السياسة العامة من خلال مفهوم يحتوي كل المؤسسات والأجهزة الإدارية التي تساعد في تطبيق السياسة العامة.

المستوى الرابع: هو مستوى الإطار الذاتي (التنفيذي) الذي تؤثر فيه السياسات العامة في السلوك الاجتماعي وتتدخل الدولة لممارسة ما يطلق عليه بالضبط الاجتماعي ويؤدي الربط بين هاتين المتلازمتين السلوك والضبط الى ظهور الواقع المعاش للسياسة العامة المنتجة وبالتالي من شأن كل سياسة عامة ناجعة وفعالة ان تؤدي الى نتائج إيجابية من خلال الربط الالزامي بين المستويات الأربعة السابقة الذكر.

2/ مراحل صنع السياسات العامة:

المتفق عليه لدى الدارسين ان مراحل صنع السياسة العامة هي تتصف بميزات الدقة والتعقيد على حد سواء ويمكن القوا اجمالا انه من شأن أي سياسة عامة أنم تمر بمجموعة المراحل التالية[1]:

[1] الأستاذ خننو فاتح، " **محاضرات تحليل السياسات العامة**" السنة الثانية ليسانس تحضيري، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2019.

أولا: تحديد المشكلة: أو ما يطلق عليه أيضا بمشاكل السياسة العامة، فالسياسة في العالم، فالسياسة العامة وحدت أصلا لإيجاد حلول لمشاكل مجتمعية وربما تتردد عبارة شهيرة لدى دارسي السياسة العامة وهي ان السياسة العامة بمثابة فتح لعلبة ديفيد استون بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، فالمشكلة لدى صانع السياسة العامة هو الوقوف على مطالب ورصدها والسعي الى الاستجابة لها بالمفهوم الاستيني. وتحديد المشكلة، تتطلب المرور بمجموع العناصر الاساسية التالية :

التعريف بها كمشكلة متمايزة، تحليلها وتلخيصها من خلال معرفة اسبابها ودوافعها و اهدافها، تقديم مأمورية بالحلول المتبعة لحلها واخيرا تقييم الحلول حسب المعايير ومؤامتها مع طبيعة المشكلة.

ثانيا: مرحلة تحديد الاجندة: لكل سياسة عامة اجندة وكل النظم السياسية في العالم تضع اجندة لحل المشاكل التي تواجهها مهما كانت قدرتها الاقتصادية والتنموية، وإمكانياتها البشرية والمادية وبالتالي تلجأ الاخيرة الى اعداد جدول اعمال يسمى بجدول أعمال السياسة العامة من خلالها يتم اكتشاف ورصد القضايا والمطالب المجتمعية التي تسعى الدولة الى انتاجها في شكل سياسة عامة.

ثالثا: صياغة السياسة العامة: تستهدف المرحلة الأولى من صنع السياسة العامة تحديد المشكلة بينما تستهدف المرحلة الثالثة فهي تتويج للمرحلتين السابقتين وهي صياغة السياسة العامة، وهي مرحلة معقدة ايضا تمر بالمساومة والتنافس والصراع والتعاون والاقناع حتى يتم صياغة السياسة العامة بصورتها النهائية ومن هنا تتضح صفة التعقيد التي تحدثنا عنها سابقا.

رابعا: اقرار السياسة العامة: ويتم خلال هذه المرحلة تجسيد أهداف السياسة العامة المرجوة، من خلال تدبيرها في شكل قوانين او مشاريع قوانين يتم مناقشتها وبلورتها في شكل مراسيم او قرارات توضع فيما بعد موضع التنفيذ.

[1]الأستاذ خننو فاتح، مرجع سابق.

خامسا: مرحلة تنفيذ السياسة العامة: بعد الانتهاء من الخطوة السابقة الذكر والمتعلقة بإقرار السياسة العامة القابلة للتنفيذ، وتصبح مجموع النصوص التي تحدثنا عنها سابقا في شكل مشاريع القوانين المصادق عليها بمثابة مقترحات تحمل صفة الاهلية لتطبيقها على ارض الواقع، ومن ثم تصبح عملية تنفيذ السياسة العامة بمثابة لاستمرار الخطوات والمراحل السابقة الذكر وتليها مباشرة عملية التقييم والتقويم

المطلب الرابع: الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة

تعتبر دور الفاعل من الناحية الايستمولوجية يسعى دوما إلى إعطاءصورة،على أن هناك تقاسم للدور في صنع السياسة العامة،نذكر أن دور الدولة محوري في صنع السياسات العامة و بالتالي متن هذه الزاوية يشكل الفاعل عامل لتقاسم الاعباء مع الدولة في انتاج سياستها العامة[1].

ميز دارسوا السياسات العامة بين فاعلين اساسيين في صنع السياسات العامة وهما الفواعل الرسمية والفواعل غير الرسمية وكل حسب دوره ووزنه النسبي في صنع وصيانة وصياغة السياسات العامة للدولة

أولا: الفواعل الرسمية:

تعتبر الدولة الفاعل الرسمي الاساسي بحكم ان الدولة هي المنتجة للسياسة العامة لأنها بصورة بسيطة ومبسطة هي من يملك اهم مرتكز اساسي في السياسة العامة وهي الموارد ويأتي دور الدولة هنا بصيغة المؤسسة التي تعتبر اهم مستوى من مستويات صنع السياسة العامة لأي بلد وبالتالي من بين اهم الفواعل الرسمية في صنع السياسات العامة للمؤسسات المرتبطة بها ذلك وباعتبارها اطرافا في صياغة السياسة العامة ايضا وهي:

السلطة التشريعية: تعد السلطة التشريعية من أهم المنظمات الرسمية الحكومية التي تضطلع أساسا بتشريع اللوائح و الأنظمة و القوانين ووضع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والصحية وغيرها في الدولة حيث يتراوح عدد أعضاء السلطة التشريعية بحسب سعة الدولة وعدد السكان، ويقومون بالتشاور و التباحث و النقاش حول

[1] الأستاذ خننو فاتح، مرجع سابق.

السياسات العامة المعبرة عن القضايا المعروضة عليهم من قبل الجهات المعينة ودول العالم تتباين عن بعضها من حيث كيفية تكوين الهيئات التشريعية وذلك باختلاف ما إذا كانت تأخذ بنظام المجلس الواحد او بنظام المجلسين وباختلاف ما إذا كانت موحدة أو متحدة اتحادا فدراليا،ففي الدول التي تأخذ بنظام المجلس الواحد تتكون الهيئة التشريعية من مجلس واحد جميع أعضائه منتخبون من قبل الشعب، إما في الدول التي تأخذ بنظام المجلسين فتتألف من مجلسين أحدهما يتكون من أعضاء جميعهم منتخبين من قبل الشعب و الأخر اختلفت الدول في كيفية تكوينه باختلاف الغاية من وجوده.

السلطة التنفيذية: السلطة التنفيذية هي الهيئة التي يقع على عاتقها تنفيذ القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية واتخاذ الإجراءات الازمة لحفظ الأمن وإدارة مختلف المؤسسات والمصالح العامة في الدولة. ويختلف تكوين الهيئة الموجهة لهذه السلطة من دولة إلى أخرى ففي الرئاسي يعتمد على مبدأ فردية السلطة التنفيذية ومباشرة رئيس الدولة للسلطات الفعلية. أما في النظام البرلماني يكون هذا التوجيه بيد رئيس الدولة ومجلس الوزراء فالنظام البرلماني يقوم على عنصر ثنائية السلطة التنفيذية. بينما يكون هذا التوجيه بيد هيئة مكونة من عدة أشخاص منتخبين من قبل الجمعية النيابية وخاضعين لها خضوعا تاما في الدول التي تأخذ بنظام الجمعية النيابية. كما يتجلى دور التنفيذيين في عملية صنع السياسة العامة، من خلال اقتراح السياسة العامة والاطلاع بتطبيقها ومحاسبة التابعين على أدائهم رسميا وأن فاعلية النظام السياسي تعتمد على قدرة التنفيذين لمهامهم في اتخاذ القرارات الحاسمة والمركزية ومواجهة الأزمات الداخلية والخارجية .

السلطة القضائية: المقصود بها المحاكم التي تطلع بمهمة صياغة وتفسير النصوص القانونية ومدى مطابقة الأنظمة واللوائح والقوانين مع دستور الدولة النافذ وإصدار الأحكام في المخالفات التي ترتكب بحق المواطنين من قبل الأجهزة الحكومية، زيادة على دورها الأساسي في تحقيق العدالة، وتطبيق القانون والفصل في المنازعات والحكم في الجرائم والمخالفات المتنوعة.

وبالرغم من كون القضاة ليسو سياسيين إلا أنهم يشاركون مع المشرعين والتنفذيين ومع رؤساء الدوائر الإدارية، فالمحاكم العليا لها دور هام في رسم السياسة العامة من خلال استخدام سلطتها

في تفسير ماهو مطلوب من القانون و السياسة العامة الجديدين، ومعرفة ماهو المطلوب من الناس إزاء سلوكياتهم وتصرفاتهم نحو الأولويات التي تمثل الناس والمطبقين لتلك السياسية، وهذا كله يدل على أن المحاكم تلعب دورا في التشريعات السياسية مثل: تقرير ما إذا كانت السياسة العامة وبين مطبقيها من خلال التوضيح و التفسير السليم و القانوني للمقصود من السياسات العامة. كما تسهر على التأكد ممن تطبيق الأوامر والقرارات الشرعية. بالإضافة إلى ذلك فللمحاكم دور في تقويم السياسات العامة والخطط والبرامج المنبثقة عنها النظر في سلامة التصرفات المالية والخدمات العامة والملكية العامة.

ثانيا: الفواعل غير رسمية[1]:

المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني إحدى الركائز الأساسية في الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة ويبرز دور المجتمع المدني في سيرورته التاريخية كنصاب متمايز يتدخل جدلا مع الدولة الضامنة للإطار العام للسياسات العامة ويتدخل المجتمع المدني من خلال عملية تقويم شاملة تركز على نقاط قوة وضعف السياسات العامة للدولة بغية الموائمة بين فعل وقول الحكومة من خلال تنفيذ الخطط والبرامج الحكومية المختلفة.

الأحزاب السياسية:

تتنوع أدوار الأحزاب السياسية التي تعتبر الدعامة الأساسية يعتبر المجتمع المدني إحدى الركائز الأساسية في الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة ويبرز دور المجتمع المدني في سيرورته التاريخية كنصاب متمايز يتدخل جدلا مع الدولة الضامنة للإطار العام للسياسات العامة ويتدخل المجتمع المدني من خلال عملية تقويم شاملة تركز على نقاط قوة وضعف السياسات العامة للدولة بغية الموائمة بين فعل وقول الحكومة من خلال تنفيذ الخطط والبرامج الحكومية المختلفة. لأي نظام سياسي او أي دولة ناشئة ويتعاظم دورها في صنع السياسة العامة للدولة، وتأثيرها وفعاليتها حسب طبيعة النظم الحزبية السائدة عالميا كالحالة البريطانية والحالة

[1] الأستاذ خننو فاتح، مرجع سابق.

الامريكية، ودرجة الاستقطاب في الحصول على التبعية،وبالتالي، يصبح الحزب السياسي كشريك في السياسة العامة اما تنفيذا إذا كان مشاركا في البرلمان او تقويما وتقيما إذا كان خارجه.

جماعات المصالح:

تنظيم غير رسمي يضم مجموعة من الأفراد ذات مصالح مشتركة بحيث تسعى بكل الوسائل الممكنة التأثير على صناع القرار من اجل توجيه السياسات العامة بما يخدم مصالحها واهدافها.

الرأي العام:

دور الرأي العام في النظم السياسية الحديثة دور معتبر وهام،والعلاقة بين السياسة العامة والرأي العام واضحة جدا، من حيث كونها تتسم بالديناميكية الشديدة وعلاقة التأثير والتأثر، والعلاقة المتبادلة في إطار التأثر والتأثير تختلف من نظام سياسي الى اخر. وتلعب جدلية لتأثر والتأثير الى دفع الراي لصناع السياسة العامة الى التركيز على قضية مركزية تشغله (اي موضوع يتعلق بسياسة عامة للدولة)، وبالتالي يصبح الرأي العام محددا لأجندة صانع السياسة العامة.

وسائل الإعلام:

تلعب وسائل الاعلام دورا معتبرا من خلال ايصال رسائل المواطنين المتمثلة في المتطلبات الاساسية لهم من خلال التركيز على مشكلة معينة في اي قطاع كان، والتغطية للأحداث بالصورة التي تلفت صناع القرار، لتقييم سياسته او إنتاج سياسة أخرى تلبي إرادة المواطنين.

القطاع الخاص:

يلعب القطاع الخاص الدور الأساسي في تخفيف عبء الدولة عنها خاصة من حيث الموارد، في ادارة القطاعات الاقتصادية التي من شانها تخفيف الضغط على الدولة والمساعدة فيإيجاد فرص تشغيل تقلص من خلالها دوائر البطالة بالتالي يعتبر القطاع الخاص في اي سياسة عامة فاعلا مهما.

المبحث الثاني: المقاربة النظرية للأحزاب السياسية :

إن الأحزاب السياسية ماهي إلا كيانات جماعية لمجموعة من أفراد المجتمع تجمعت من أجل الدفاع عن مبادئ وأفكار معينة اعتقدت بها هذه الجماعة واعتنقتها أعداد كثيرة أو قليلة من أفراد الشعب بغية تعميمها وتطبيقها سياسيا و اقتصاديا واجتماعيا وذلك بهدف الوصول إلى الحكم[1]. وتحظى السياسة العامة بأهمية بارزة. حيث أصبح حقلا معرفيا حيويا يتضمن عدة مفاهيم وفواعل تجعل منه مجالا ديناميكا، باعتباره إطارا لتفاعل عدة مؤسسات سياسية.

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية وعوامل نشأتها وخصائصها

تحتل الأحزاب السياسية مركزا هاما من مراكز العملية السياسة وهي تنشط في لأي نظام حاكم يتسم بالنشاط السياسي، فهي تمثل القوى الاجتماعية والوسيلة التي تستطيع عن طريقها الطبقات والجماعات الطائفية والعنصرية وغيرها السعي لتحقيق أهدافها، وتعمل الأحزاب في المجتمعات الديمقراطية كأدوات لحل الصراعات وتمثيل المصالح المختلفة فضلا كثير من ضروب النشاط السياسي الذي يمارسه المواطنين يتم من خلال الأحزاب السياسية، كما أن الانتماء الحزبي يفسر السلوك الانتخابي بالنسبة لعدد كبير من الناس[2].

1. مفهوم الأحزاب السياسية وعوامل نشأتها:

1.1-مفهوم الأحزاب السياسية:

المعنى اللغوي: الحزب لغة عن لسان العرب (بن منظور) هو " جماعة من الناس" والجمع أحزاب والحزب(الطائفة) والأحزاب الطوائف وفي معجم قواميس اللغة الحزب هو تجميع الشيء، جماعة من الناس[3] أما كلمة سياسي فهي مأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون

[1]-ابتسام عياش اريام ورفلة، **"تمويل الأحزاب السياسية"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص القانون العام، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، 2015-2016، ص9

[2]-ابتسام عياش اريام ورفلة، مرجع سابق، ص 9

[3]-حسيبة غارو، **"دور الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة"**، دراسة حالة الجزائر 1997، 2007 ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو، 2012،2013، ص 23

الرعية واستخدام العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية، غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر، كل ما يتعلق بالسلطة.

وتشمل دراسة السياسة نظام الدولة وقانونها السياسي ونظام الحكم فيها وبالتالي توصف الجماعة بأنها سياسة عندما يكون هدف هذه الجماعة هو الوصول إلى السلطة والبقاء فيها أو الاشتراك فيه[1].

المعنى الاصطلاحي:

أولا: في الفكر الغربي

أ) **الفكر الليبرالي:** يرى في الحزب السياسي جماعة من الأفراد المعبرة عن القضايا الكبرى التي تتنافس على المناصب الانتخابية، فلحزب هو تجمع حر لفريق من هيئة الناخبين في مجتمع ديمقراطي يلتقي أعضاؤه على مبادئ ومواقف معينة بصدد القضايا السياسية العليا المجتمعية[2].

ويرى **هارولد لاسويل** أن الحزب هو " تنظيم يقدم مرشحين باسمه في الانتخابات."

أما **جيمس كولمان** فإنه يوسع من دائرة مفهومة للحزب السياسي لتنطبق على كل الأنظمة السياسية بقوله أنه " الحزب له صفة التنظيم الرسمي هدفه الصريح والمعلن هو الوصول إلى الحكم إما منفردا أو مؤتلفا مع أحزاب أخرى[3]"

بينما **موريس هوريو يرى**أن الأحزاب السياسية هي " منظمات تعمل في خدمة فكرة ما « في حين يغرف بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة لتحقيق سياسة معينة[4].

[1]-عبد النور ناجي، **"مدخل الى علم السياسة"** الجزائر الدار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص136.137

[2]عزيزة ضميري، **"فواعل السياسية ودورها في صنع السياسات العامة في الجزائر"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص تنظيمات السياسية وادارية ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008،2007 ص26.

[3]-نورالدين حاروش**"الاحزاب السياسية الجزائر"**، دار الامة للطبعة والنشر والتوزيع 2009 ،ص14

[4]-ياسين ربوح، **"الاحزاب السياسية في الجزائر، التطور والتنظيم"**، الجزائر دار بلقيس للنشر ط1، ص 17.18

ب) **الفكر الماركسي**: يعرف الحزب بأنه " تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة ويعبر عم مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي " **ويعرف الحزب الشيوعي بأنه** " طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصول إلى حكم دكتاتورية البروليتاري[1]ا.

أما في رأي **كارل ماركس** يعتبر الحزب تعبيرا عم مصالح طبقة اجتماعية ومن ثم فإن المجتمع المقسم إلى طبقات يسمح بتكوين الأحزاب، أما إذا ألغيت الطبقات وأصبح المجتمع بلا طبقات فلا محل لتعدد الأحزاب، ويكون نظام الحزب هو الحل الحتمي للمجتمع الشيوعي[2]. وعليه نجد ماركس يعرفه بأنه " التعبير السياسي للطبقات الاجتماعية المختلفة."

ثانيا: في الفكر العربي

تعرف الموسوعة العربية الأحزاب بأنها " مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسة و إيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة و تحقيق برامجهم " و في هذا الإطار يرى الأستاذ **مصطفى عبد الجواد محمود** أن الحزب هو " اجتماع عدد من الأفراد يعتنقون مبادئ معينة في تنظيم مستمرّ، وذلك للدفاع عن أفكارهم و بمشاركتهم في الحياة السياسية بهدف الوصول للسلطة سلميا أو التأثير فيها[3]، **أما الدكتور سليمان الطماوي** فيعرف الأحزاب السياسية بأنها " جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم ، لتنفيذ برنامج سياسي معين " بينما تعرفها الدكتورة **سعاد الشرقاوي** " بأنها تنظيم دائم يتم على المستويين القومي و المحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة و ممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة "

في حين يرى إيهاب زكي سلام بأن الحزب السياسي هو " مجموعة منظمة تهدف إلى المشاركة في وظائف المؤسسات للوصول إلى السلطة وجعل أفكارها ومصالحها الشخصية متميزة[4].

[1]-عبد النور ناجي، مرجع سابق ، ص 135.
[2]-سعاد الشرقاوي، **"النظم السياسية في العالم المعاصر"** القاهرة، دار النهضة العربية 2007 ، ص198
[3]-ياسين ربوح، مرجع سابق، ص19.20
[4]-عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص139.140

هذا وعرفه الدكتور **إبراهيم أبوا الفار** بأنه "جماعة منظمة تشترك في مجموعة من المبادئ والمصالح وتسعى للوصول إلى السلطة بهدف المشاركة في الحكم والتحقيق هذه المصالح والمبادئ المختلفة" وعرف السيد خليل هيكل في كتابة الأحزاب السياسية هذه الأخيرة بأنها عبارة من مجموعة من الأفراد يتحدون في تنظيم بغرض تحقيق أهداف معينة عن طريق استعمال حقوقهم السياسية[1].

2.1-خصائص الأحزاب السياسية:

تنحصر أهم خصائص الأحزاب السياسية في النقاط التالية:

- الحزب السياسي تنظيم مستقر نسبيا إن لم نقل دائم، يعمل على تعبئة الراغبين في المشاركة وممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي والمحلي.
- الحزب السياسي يسعى دائما للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، وعند الوصول إلى الحكم يكون في موقع صانع القرار السياسي وصنع السياسات العامة أو على الأقل المشارك في ذلك من خلال السلطة التنفيذية (الحكومة التي يشكلها) أو السلطة التشريعية، أما في حالة عدم وصوله لسدة الحكم فإن مشاركته تتم عن طريق تشكيله لجبهة المعارضة[2].
- الحزب السياسي وسيلة لتدريب القيادات وتسهيل تغلغل الحكومة إلى مختلف مناطق وسكان البلاد فهو نافذة الحكومة على الشعب.
- الحزب السياسي تنظيم دائم الحضور وإن كان ذلك ظاهريا، يقوم بالبحث الدائم عن الدعم الشعبي بمختلف الطرق.

هذا وتتنوع أدوار الأحزاب السياسية ودرجة تأثيرها في السياسة العامة، تبعا لنوعية الأنظمة السياسية التي تعكس البنية الشكلية للنظام الحزبي القائم في المجتمع.

[1]-علي زغدود"**الاحزاب السياسية في الدول المعاصرة**"، الجزائر متيبجةللطباعة 2007، ص 10.11
[2]-عزيزة ضميري مرجع سابق ص 139.140

- السعي للحصول على الدعم الشعبي، بحيث تحقق الأحزاب السياسية أهدافها عن طريق قاعدة شعبية تسندها وتدعمها في الانتخابات وتسعى لذلك عن طريق الإقناع والحوار المباشر.

- تحمل مذهب سياسي، بحيث لابد للحزب السياسي أن يتبنى مذهبا سياسيا معينا يدافع عنه ويضمنه المشروع المعروض على الشعب للتصويت عليه، وهو يحمل المبادئ والأهداف والوسائل[1].

3.1عوامل نشأة الأحزاب السياسي:

ثمة العديد من العوامل التي تساعد على إنشاء الأحزاب السياسية يمكن حصره في:

- **العامل السيكولوجي:** يميل أنصار هذا الاتجاه إلى الربط بين نشأة الأحزاب وما تنطوي عليه الطبيعة البشرية من ميول ونزاعات فطرية تتمثل في حاجة الإنسان إلى الاهتمام و الارتباط بالجماعة و التنافس و الصراع مع الآخرين ، و يعتبر الحزب السياسي الإطار المنظم المعبر عن هذه الميول و من خلاله يتنافس الناس و يتصارعون مع غيرهم، ونظرا لأن الناس ينقسمون إزاء عملية التغيير إلى فريقين أحدهما يؤمن بالتغيير والآخر يقاومه فمن المحتمل أن يسعى كل فريق إلى تشكيل حزب يمثله ومن هنا ظهرت الأحزاب الراديكالية والأحزاب المحافظة. [2]

- **العامل المؤسساتي**: ارتبط ظهور الأحزاب السياسية بالبرلمانات و وظائفها في النظم السياسية المختلفة، إذ مع ظهور هذه المجالس النيابية ظهرت الكتل النيابية التي كانت النواة الأولى لبزوع الأحزاب حيث أصبح هناك تعاون أعضاء البرلمانات المتشابهين في الأفكار و الأيديولوجيات أو المصالح ومع بروز الوقت التمس هؤلاء حتمية العمل المشترك. [3]

[1] إبتسام عياش، أريام ورفلة، مرجع سابق ،ص-17.

[2] عبد النور ناجي، "**النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**"، قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006- دط- ص 33.

[3] نور الدين حاروش، "**المدخل إلى علم السياسة**"، مرجع سابق، ص 145.

- **العامل التنموي**: يرى أصحاب هذا العامل أن نشأة الأحزاب السياسية مرتبط بالتحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تنجم عن عمليات التحديث والتحضر في المجتمع وما يقترن بهذه العمليات من نتائج سياسية كالمطالبة بدور في اتخاذ القرارات و وجود جماعات لها مصالح تسعى للدفاع عنها و تؤمن بأنه من حقها أن تشارك في السلطة و أن يكون لها دور مؤثر و فعال في العملية السياسية ومن أجل ذلك قد تلجأ هذه الشرائح الاجتماعية الجديدة إلى إنشاء أحزاب خاصة بها.[1]

- **العامل التاريخي**: يربط أنصار هذا الاتجاه نشوء الأحزاب بتعرض النظام السياسي إلى مجموعة من الأزمات تمر تتمثل في أزمة الشرعية و المشاركة و الاندماج، بحيث أدت إلى نشأة العديد من الأحزاب السياسية و من الأحزاب التي نشأت بموجب أزمة الشرعية وما تبعها من أزمة مشاركة الأحزاب السياسية الفرنسية التي نشأت إبان الحكم الملكي في أواخر القرن الناس عشر.[2]

- **العامل الإيديولوجي**: يرى أصحاب هذا الاتجاه، أن ظهور الأحزاب السياسية يرجع إلى ظهور الإيديولوجيات الديمقراطية التي كان لها الفضل في قيام البرلمانات واتساع حق الاقتراع، والتي من خلالها أصبح الحزب يمثل ضرورة وأداة رئيسية لمواجهة النظم الديكتاتورية والاتوقراطية وتدعيم الحكم الديمقراطي والحريات العامة[3].

المطلب الثاني: التطور التاريخي للأحزاب السياسية

لقد مر تطور الأحزاب السياسية بالعديد من المراحل كانت خلالها موضع شك وخوف من أن يسفر وجودها عن تمزيق وحدة المجتمع،[4] وتتأثر الأحزاب السياسية كذلك بعمق أصول نشأتها إذ هي نتاج التطور التاريخي لتقدم الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المتقدمة وتجسيدا سليما لتداول السلطة.

---

[1] عبد النور ناجي، **"المدخل إلى علم السياسة"، مرجع سابق**، ص 145.

[2] نفس المرجع ونفس الصفحة.

[3] عبد النور ناجي، "**المدخل إلى علم السياسة**"، مرجع سابق، ص 145.

[4] - نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص 63.

وفي البداية استخدم لفظ الأحزاب لوصف تلك الجماعات التي وجدت في الجمهوريات الرومانية القديمة،[1] ثم ظهرت في انجلترا بصورة واضحة بعد الإصلاح الانتخابي لعام 1832م، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهرت الأحزاب السياسية منذ عهد الرئيس أندرو جاكسون حوالي 1830م، بينما في فرنسا وألمانيا فقد كانت هناك الزمر البرلمانية والنوادي السياسية التي وسعت من نشاطها بعد ثورات 1848م،[2]وفي الفترة ما بين 1867م و 1874م تم جمع الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية في بنية واحدة متواجدة على المستوى الوطني وهكذا ولد أول حزبان كبيران هما حزب المحافظين وحزب الأحرار[3] فارتبطت نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة بالانتخابات والعمل البرلماني، لكن هذا لم يمنع نشوء أحزاب سياسية خارج الإطار الانتخابي والبرلماني والفقيه الفرنسي "موريسديفرجية" قسم الأحزاب السياسية إلى قسمين:

- **أحزاب ذات النشأة الداخلية:** ويقصد بها تلك الأحزاب السياسية التي ظهرت تدريجيا من خلال أنشطة الهيئة التشريعية نفسها، وعندما بدأ الأخذ بالانتخابات كوسيلة لتشكيل المجالس النيابية والتوسع في إدلاء المواطنين بأصواتهم فى الانتخابات في العالم الغربي، وتعتبر نشأة الأحزاب داخل المجلس التشريعي الفرنسي عام 1789مأفضل مثال على ذلك.[4]

- **أحزاب ذات النشأة الخارجية:** ويقصد بها تلك الأحزاب التي نشأت خارج إطار الهيئة التشريعية وانطوت على بعض التحدي لحكم القائم وعلى المطالبة بالتمثيل في البرلمان هذه الأحزاب تمثل أكثر حداثة وترتبط أكثر بالتوسع في حق التصويت، وبالإيديولوجيات المتشددة العلمانية أو الدينية، كما أنها ترتبط في أغلب المناطق الناميةبالحركات القومية والمعادية

[1]-أحمد رشوان حسين عبد الحميد،-**"الاحزاب السياسية، جماعات المصلحة والضغط"**، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب،2008،ص41

[2] نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص 63.

[3] سمية نوري، **"الأحزاب السياسية وتأثرها في رسم السياسة العامة في الجزائر"** (2007-2012) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص السياسة العامة، جامعة محمد خيضر- بسكرة**"الأسس السياسية العامة و خليفة محمد الجسرة المالية العلوق والعلوم السنيات"** الجامعية 2012-2013 13 وح مرجع سابق من 1000

[4] ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص10،09.

للإستعمار،[1] وخير مثال على ذلك الحزب الذي اقامه "بول سارتر" وبعض الكتاب اليساريين في فرنسا والذي عرف باسم التجمع الديمقراطي الثوري[2].

المطلب الثالث: تصنيف و وضائف الأحزاب السياسية

1/تصنيفات الأحزاب السياسية

تتعدد أشكال وأنواع الأحزاب السياسية، وقد اختلف العلماء في تصنيفهم لهذه الأنماط فأكثر هذه التصنيفات شيوعا هو ذلك النمط الذي يقوم على عدد الأحزاب، وهذاك من صنفها إلى أحزاب يمين ويسار، وهناك من صنفها إلى أحزاب كبيرة وصغيرة[3]، فليس من السهل إيجاد تصنيفات موحدة لتقسيم الأحزاب السياسية، وهذا راجع إلى الاختلافات في طبيعة الأحزاب السياسية وتنظيمها وأهدافها، أو قد يرجع ذلك إلى اختلافات في السياسية المتنوعة، فهناك من يصنف الأحزاب السياسية بناءا على ثلاثة معايير هي:

- ❖ معيار التنظيم.
- ❖ معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب.
- ❖ معيار القاعدة الاجتماعية للحزب.[4]

من أبرز الكتاب الذين قدموا تصنيفا للأحزاب السياسية نجد موريس ديفرجيه الذي ميز أحزاب النخبة وأحزاب الجماهير.

أولا: من حيث الهيكل التنظيمي للحزب:

[1] أسامة الغزالي حرب، **"الأحزاب السياسية في العالم الثالث"**، الكويت: عالم المعرفة، د.ت.ن. ص 76.

[2] ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص10.

[3] أحمد رشوان حسين عبد الحميد، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008، دط- ص 55.

[4] عبد النور ناجي، **المدخل إلى علم السياسة**، مرجع سابق، ص 146.

- **أحزاب النخبة:** وتسمى أحزاب أطر أو أحزاب كوادر أو أحزاب الصفوة، وتضم في صفوفها الطبقات البرجوازية التي كانت قائمة في أوروبا في القرن 19م والتي تعرف في عصرنا الحاضر بأحزاب المحافظين والأحرار، وتعتمد على ضم شخصيات مرموقة ومؤثرة، ولا تظم في صفوفها قاعدة جماهيرية واسعة وعلاقاتها الداخلية مرنة وتصل إلى درجة الهشاشة ومعظم الأحزاب المعروفة اليوم في أوروبا وأمريكا تظهر على هذه الشاكلة، وترى هذه النخب أنها تمتلك من الخبرة والقدرة على إدارة الحملات الانتخابية ما يمكنها من كسب الأصوات وإيصال مرشحيها إلى كراسي الحكم.[1]

- **أحزاب الجماهير:** نشأ هذا النوع بفضل حق الانتخاب العام المباشر والسري وابتدأ بناؤها التنظيمي أحزاب الاشتراكية في القرن ال 20م. وتسعى هذه الأحزاب إلى ضم أكبر عدد من الناس للمشاركة في حياة الحزب عن طريق الانتساب والانضمام بدفع اشتراك سنوي لتمويل ميزانية الحزب، وتحديد سياسته في مؤتمرات دورية، وتأخذ الأحزاب الجماهيرية ثلاث أشكال وهي الأحزاب الاشتراكية والأحزاب الشيوعية والأحزاب الفاشية[2].

ثانيا: من حيث طبيعة الاشتراك

- **أحزابمباشرة:** هي التي تتألف من أفراد يوقعون على عريضة انضمام للحزب ويدفعون اشتراكا شهريا، ويحضرون بشكل منتظم شعبتهم المحلية، ومثالها الحزب الاشتراكي الفرنسي.

- **أحزاب غير مباشرة:** هي التي ليس لها أتباع ولا أعضاء سوى أعضاء تجمعات الأساس ولكن لها تأييد غير مباشر بفضل احتوائها لعدة تجمعات أخرى كحزب العمال البريطاني سنة 1900م، الذي تألف من النقابات والتعاونيات والجمعيات والتجمعات الفكرية التي اتخذت من أجل تكوين تنظيم انتخابي مشترك، ويقسمها موريس ديفرجيه إلى ثلاثة أحزاب اشتراكية وكاثوليكية وزراعية[3].

[1] نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص 128.

[2] سمية نوي، **مرجع سابق**، ص 21.

[3] ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص 42.

ثالثاً: تصنيفات "جورج بيردو"

-**أحزاب الرأي:** وهي الأحزاب التي ليس لها مذهب أو إيديولوجية معينة وواضحة، يمثل مذهبها في جمع آراء أعضائها، وهي قليلة التنظيم والهيكلة وضعيفة الانضباط.

-**أحزاب الإيديولوجية:** وهي الأحزاب التي لها إيديولوجية شمولية وفلسفة متكاملة حول العالم والإنسان بصفة كلية، تتجاوز الجوانب السياسية، تخاطب طبقة اجتماعية محددة[1]، كالأحزاب الشيوعية وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب النازي في ألمانيا والفاشي في إيطاليا.[2]

رابعا: تصنيفات "جون شارلو" عالم السياسة الفرنسي:

- **أحزاب الأعيان**: وهي أحزاب تقتصر عضويتها على الشخصيات المرموقة سواء كانوا مثقفين أو رجال أعمال، وهو شبيه بحزب الإطارات.

- **أحزاب المناضلين:** وهي أحزاب شعبية وجماهيرية، تضم أعداد ضخمة من المنخرطين، كما تهتم بالمتعاطفين معها، وهذا بغض النظر عن مكانتهم، وهي تشبه إلى حد ما الحزب الجماهيري،[3] هؤلاء المناضلين يمارسون تأثيرا كبيرا في نجاح الحزب واتخاذ قراراته.

- **أحزاب التجمع**: تهتم بالناخبين الذين يناصرون الحزب في المعركة الانتخابية، فهذه الأحزاب. طبقية وتهدف إلى تعبئة الناخبين من أصل اجتماعي ومهني وعرقي مختلف.[4]

- **خامسا: تصنيف الأحزاب السياسية العربية:**

لتصنيف الأحزاب العربية، يمكن الاعتماد على معايير تتعلق بالإيديولوجية وشكل العضوية، وطبيعة القوى المؤيدة، ودرجة المؤسسية وأساليب العمل:

---

[1] عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، مرجع سابق.
[2] قحطان أحمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004- ط1. ص 317.
[3] سمية نوي، **مرجع سابق.** ص22.
[4] عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، مرجع سابق.

- **أحزاب الأشخاص**: هو اسم على مسمى، حيث ترتبط الأحزاب حسب هذا التصنيف شخص أو بزعيم، فالزعيم هو الذي ينشأ الحزب ويقوده ويحدد مساره ويغير هذا المسار دون خشية من نقص ولاء بعض الأعضاء له وهذا الانتماء للزعيم مرده قدرته الكاريزمية أو الطابع القبلي أو الطبقي الذي يمثله الزعيم.[1]

- **أحزاب الحركة الوطنية**:ظهرت كرد فعل على الاحتلال، كان هدفها الاستقلال، انتشرت في الريف أكثر من الحضر، وكان للشخصية الكاريزمية دورا هاما في إطارها.

- **أحزاب الكوادر**: ظهرت لتعارض النظام القائم، اتسمت أيديولوجيتها بالثورة، ورفض المنافسة الحزبية، تجند نخبتها من المثقفين والموظفين.[2]

- **أحزاب النظام الحاكم**: وهي الأحزاب التي تم تكوينها من طرف النظم العسكرية في عقدي الخمسينات والستينات عندما شعرت بحاجتها إلى قاعدة شعبية منظمة، وبحكم نشأتها ارتبطت بالنظام، وعارضت المنافسة الحزبية.

- **الحركات الدينية**: ظهرت في العشرينات لتكون أوائل التنظيمات ذات القاعدة الجماهيرية العريضة علم انتشرت في السبعينات، وتدعو إيديولوجيتها إلى التغيير الثوري السريع وتتصدى للنظام ولا تتحمس للمنافسة الحزبية.[3]

- **تصنيف النظم الحزبية**:تختلف النظم الحزبية باختلاف شكل النظام السياسي. والمعروف أنه توجد ثلاثة أشكال من النظم السياسية، هي النظام الديمقراطي، والنظام الشمولي، والنظام التسلطي.[4]

---

[1] نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص 150.
[2] عبد النور ناجي، **المدخل إلى علم السياسة**، مرجع سابق، ص 150.
[3] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.
[4] نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص 129.

- **تعريف الأنظمة الحزبية**: المقصود بالنظام الحزبي في الدولة هو شكل وطبيعة علاقات التنافس السياسي بين الأحزاب السياسية داخل الدولة هذه العلاقات المتنوعة إذا كانت ثابتة ومستقرة تشكل في مجملها ما يسمى بالنظام الحزب بمثل هذا الأخير دعامة من دعائم نظام الحكم الديمقراطي، ومعيار التصنيف النظم السياسية ومعرفة مدى تعدد مراكز التأثير في صنع القرار السياسي، وتقسم الأنظمة الحزبية إلى قسمين هما: نظام حزبي تنافسي ونظام حزبي غير تنافسي.[1]

أولا: الأنظمة الحزبية التنافسية: هي التي تهيأ فرص وقنوات التنافس الحر بين الجماعات السياسية وتقوم على احترام قواعد اللعبة السياسية، وتجعل من الانتخابات العامة طريق الاستخلاف السياسي، وتشدد على أهمية وضرورة المعارضة، وتتمثل في نظام تعدد الأحزاب، نظام الثنائية الحزبية، نظام الحزب المسيطر[2].

نظام تعدد الأحزاب: ويتسم هذا النظام بوجود عدة أحزاب متفاوتة في تأثيرها، مما يؤدي إلى استقطاب حزبي ينعكس على الرأي العام (حالة ايطاليا، المانيا، بلجيكا ...) ويتميز هذا النظام بوجود أحزاب كثيرة في الدولة، بحيث لا تستطيع إحداها الوصول إلى الحكم غالبا إلا عن طريق الائتلاف مع الأحزاب الأخرى، وكثرة الأحزاب مردهالاختلافات والتناقضات الموجودة داخل المجتمعات كالاختلافات السياسية والاجتماعية والصراعات العرقية والدينيةوالعنصرية، ويعتبر هذا النظام عماد النظام الديمقراطي وسنده الحقيقي.[3]

نظام الثنائية الحزبية (نظام الحزبين): تطلق هذه التسمية على النظام الذي يظهر فيه حزبان كبيران يتبادلان الأغلبية البرلمانية ويتناوبان السيطرة على السلطة التنفيذية. هذا وتعتبر المملكة المتحدة نموذجا تقليديا لنظام الحزبين. ويتميز هذا النظام بوجود حزبين كبيرين (العمال

[1] عبد النور ناجي، **المدخل إلى علم السياسة**، مرجع سابق، ص 150.
[2] ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص 44.
[3] نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص 129-130.

والمحافظين) في بريطانيا، (الديمقراطي والجمهوري) في الولايات المتحدة الأمريكية[1] إضافة إلى أحزاب صغيرة وكثيرة منها الحزب الشيوعي والاشتراكي، وأحزاب محلية وأخرى قومية[2].

نظام الحزب المسيطر (المهيمن): وفى هذا النظام توجد أحزاب سياسية كثيرة وهي أحزاب منافسة للحزب الغالب أو المهيمن أو المسيطرة لكن منافستها له في منافسة نظرية، ويعتبر هذا النموذج من النماذج الأساسية للأحزاب السياسية في النظم التعددية في البلدان النامية وإن ظهر في دول ديمقراطية –بغض النظر عن نموها الاقتصادي- مثل اليابان والهند عقب الحرب العالمية الثانية وفي سبعينات القرن الماضي.[3]

ثانيا: الأنظمة الحزبية غير التنافسية: النظام الحزبي غير التنافسي هو ذلك النظام الذي تنتفي فيه إمكانية التنافس بين الأحزاب رسميا أو فعليا، إما لوجود حزب واحد فقط ولا يسمح بوجود حزب أخر، أو لوجود حزب واحد ويسمح شكليا بوجود أحزاب أخرى، ولكن لا تتوافر لها فعليا أدق إمكانية للمنافسة الحقيقية.[4]

نظام الحزب الواحد: وبمقتضى هذا النظام يوجد حزب واحد يحتكر العمل السياسي في الدولة لوحده ويكون عادة هو المسيطر على شؤون الحكم بمفردة ولا يسمح لجماعات أو الأحزاب أخرى بالتواجد وممارسة العمل السياسي أو المشاركة في الحكم، وكانت تأخذ بهذا النظام كل من الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا سابقا، ومصر والجزائر، والتي عدلت عن إتباعه وأخذت بنظام التعددية الحزبية التي بدأت تنتشر منذ الثمانينات،[5] فالدولة ذات الحزب الواحد تقوم على افتراضات محددة، وهو أن إرادة السيادة للدولة تستقر في الزعيم وفي النخبة أو الصفوة السياسية[6].

ويوجد اليوم هذا النظام في كوريا الشمالية باسم الحزب العمالي الكوري الموحد.

---

[1] عبد النور ناجي، **المدخل إلى علم السياسة**، مرجع سابق، ص 151-152.
[2] نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص130.
[3] **نفس المرجع**. ص 132.
[4] ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص 50.
[5] عليز غدود، **الأحزاب السياسية في الدول المعاصرة**، الجزائر: متيجة للطباعة، 2007. ص ص 23-14.
[6] سمية نوي، **مرجع سابق**، ص 23.

ويمتاز هذا النظام بالخصائص التالية:

1. أنه يحتكر العمل السياسي، ويسلب الصفة الديمقراطية من النظام السياسي

2. يعتبر نفسه ممثلا لكل أفراد وهيئات وطبقات المجتمع.

3. يحتكر وسائل الإعلام ويخضعها لخدمة أهدافه.

4.يحتكر العمل في القوات المسلحة ويخضعها لقيادة الحزب.

5. يجمع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بيده.

6. يسيطر على الاقتصاد الوطني ويسخره لخدمة أهدافه.

7. تكون التربية والتعليم والجامعات خاضعة لتوجيهاته وأهدافها.[1]

2/وظائف وأدوار الأحزاب السياسية:

من أسس تقييم الحزب السياسي، مدى قيامه بتحقيق الوظائف العامة المنوطة به.[2]هذا وتقوم الأحزاب السياسية بالعديد من الوظائف سواء كانت في السلطة أو في المعارضة ومن أهمها:

- ✓ **تنظيم الحملات الانتخابية:** وبشكل عام تنظيم العلاقة بين القيادات السياسية والقاعدة الشعبية بين المرشحين والناخبين وبين النواب والمواطنين وبين القيادة السياسية والقاعدة الحزبية.
- ✓ **تأهيل النخب السياسية وإعدادها وتجديدها الدائم،** لأن الأحزاب السياسية في الأطر الطبيعية الإنتاج النخب، حيث يتعرف الأفراد على المواضيع السياسية العامة المطروحة،

[1] قحطان احمد سليمان الحمداني،**الأساس في العلوم السياسية،** عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 324.

[2]اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **أسس ومجالات العلوم السياسية،** الإسكندرية للكتاب، 2012، ص 284.

ويمكن أن يتمرس هؤلاء بالعمل السياسي عبر العمل الحزبي وبإمكانهم لاحقا أن يتدرجوا إلى مراكز قيادية في الحزبوفي الدولة[1].

- ✓ **وظيفة التجنيد السياسي:** بحيث تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية، ويقصد بالتجنيد السياسي أن يقوم الحزب السياسي بجمع وحمد عدد كبير من الناخبين ويجعلهم يقتنعون المشروع السياسي الذي يدافع عنه، ويدعوهم للتصويت أول مرشحي الحزب.[2]

- ✓ **وظيفة الاندماج القومي:** تنطوي هذه الوظيفة على أهمية خاصة في البلدان النامية، حيث تبرز المشكلات القومية والعرقية والدينية والنوعية وغيرها في تلك البلدان في ظل ميراث قوى من انتهاكات حقوق الإنسان[3].

- ✓ **التحديث والتنمية السياسية**: فالأحزاب السياسية تحقق التطور من أوضاع تقليدية تقوم على أعراض موروثة، وذات طابع قبائلي أو عائلي إلى أوضاع حديثة تقوم على مؤسسات يتخصص كل منها في وظائف معينة وسياسات عقلانية قائمة على الاختيار الشعبي، ويرتبط مفهوم التحديث بالتنمية السياسية و يستند مفهوم التنمية السياسية على ثلاثة مفاهيم أساسية: هي المساواة التمايز والقدرة. [4]

- ✓ **توفير الشرعية السياسية:** والتي يقصد بها البناء الدستوري المقبول، وهي المصدر الذي تستمد منه. الحكومة سلطاتها النهائية، وتقوم الأحزاب السياسية بدور في كل مشكلة في ثلاث جوانب هي، نشاط الأحزاب في ترقية شرعية النظام من خلال حشد التأييد الجماهيري، ونشاط الأحزاب في تقديم مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة والتي تجمع بين القطاعات المختلفة، وأخيرا ما تقوم به الأحزاب من الإلحاح من أجل تقديم أهداف معينة للحكم.[5]

---

[1] حسين عبيد، **الأنظمة السياسية-دراسة مقارنة-**، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2013-ط1، ص 75.
[2] أحمد رشوان حسين عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 112.
[3] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،**مرجع سابق**، ص 287.
[4] أحمد رشوان حسين عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 119.
[5] **نفس المرجع**، ص 120.

- ✓ **تنظيم المعارضة:** بعد تنظيم المعارضة من أهم وظائف الأحزاب وهذه الوظيفة ليست مجرد مجابهة من أحزاب الأقلية لحزب (أو أحزاب) الأغلبية ولكنها وظيفة محددة الأبعاد تقتضي من حزب المعارضة أن يقوم بتوجيه النقد للحكومة، على ألا يكون هذا النقد مجردا، بل مقرونا بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة فيما إذا سنحت الفرصة للحزب المعارض أن يتولى الحكم.[1]

- ✓ **ضمان الحريات العامة:** من خلال إطارها التنظيمي الذي يجمع أعدادا من المواطنين، بحيث يعتبر وجود الأحزاب وتعددها أمرا ضروريا لصياغة حرية الرأي والاجتماع والتعبير عن الآراء بطريقة منظمة، كما أنها تقضي على الفوضى والفراغ السياسي، إضافة إلى أنها تبين مدى القوة والقوى الموجودة في المجتمع.[2]

- ✓ **ضمان انتقال السلطة بطريقة سلمية:** يتقدم تعدد الأحزاب طريقة سلمية لتغيير القيادات وإحلالها من خلال الانتخابات العامة، وبذلك يمكن ضمان الانتقال الشرعي والسلمي للسلطة بالطريق الديمقراطي إلى الحكومة والبرلمان المشكلين من قبل الحزب الذي يحوز ثقة الناخبين.

- ✓ **ضمان الرقابة الشعبية:** يوفر الحزب السياسي وهو خارج السلطة توفر معارضة منظمة تراقب الحكومة وتحاسبها، وتنتقدها عندما تتحرف، مما يضمن رقابة الشعب على أعمال الحكومة، فتضع الحكومة في اعتبارها النقد الذي يمكن أن يوجه إليها، والذي قد يؤدي إلى إسقاطها، كذلك فان وجود أحزاب يراقب بعضها بعضا، ويكشف عن أخطاء الآخر يؤدي إلى تعرف الشعب عن حقيقةالأمور العامة[3].

- ✓ **الأحزاب السياسية أحد عناصر وحدة واستقرار الأمة:** فوجود الأحزاب السياسية على الساحة السياسية في الدولة في ظل نظامها السياسي له ركيزة أساسية من أسس ومرتكزات استقرار تلك الدولة، فهي التي تجمع الأمة التي أحيانا ما تكون مجزأة ومتقطعة فتشد أجزائها فتصبح عاملا هاما للوحدة والاستقرار.

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق**، ص 213.
[2] نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص 121.
[3] أحمد رشوان حسين عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 120-121.

- ✓ **وظيفة التنشئة السياسية:** إذ تعد الأحزاب السياسية من أهم وسائل التنشئة السياسية، فهي عملية يقوم بها الحزب لأجل إكساب المواطنين وتلقينهم القيم والتقاليد والاتجاهات الاجتماعية السائدة ذات الدلالات السياسية وكذا القيم والمشاعر تجاه النظام السياسي السائد في البلاد، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طول حياته، كما أنها تؤثر في الفرد بتلقينه الثقافة السياسية السائدة وترسيخها فيه أو بتعديلها أو حتى بخلق ثقافة سياسية جديدة.[1]

- ✓ **وظيفة التعبئة:** تعني التعبئة حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي من قبل المواطنين، وتعتبر وظيفة التعبئة بطبيعتها وظيفة أحادية الاتجاه بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين وليس العكس، وتلعب الأحزاب السياسية دور الوسيط، وتختلف طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها هذه الأحزاب من نظام سياسي الآخر في النظم التعددية المقيدة، كما أنها تختلف داخل نفس النظام السياسي المقيد وفقا لطبيعة المرحلة التي يمر بها، متأثرا دون شك بالبيئة الداخلية والخارجية به.[2]

- ✓ **الوظيفة البرنامجية للحزب:** يقوم الحزب بإعداد برنامج يبين فيه مبادئه ونواياه ومقترحاته، وبالرغم من هذا فإن إعداد البرنامج ومناقشته له بعض الآثار الرمزية الهامة كإقناع الرأي العام بالجدية التي ينظر إليها الحزب في حالة وصوله إلى السلطة، والفضيلة التربوية الاستراتيجية مثل أخذ بعض مقترحات الأفراد وتطلعاتهم ووضعها في البرنامج.[3]

المطلب الرابع: علاقة السياسة العامة بالأحزاب السياسية:

تتحدد العلاقة بين الأحزاب السياسية والسياسات العامة من خلال: طبيعة النظم الحزبية وكذلك النظام السياسي بحيث تختلف النظم الحزبية بطبيعة الأنظمة السياسية وبالتالي تكمن العلاقة بين أحزاب السياسة والسياسات العامة من خلال ما يلي:

---

[1] سميحة منصور، **دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية-الجزائر نموذجا**-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص، سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة محمد خيضر – بسكرة-كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنةالجامعية. 2016- 2017.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **مرجع سابق**، ص 284.

[3] نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص 118-119.

- **الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية:** تقوم بتعبئة المطالب وتعبير عن المصالح ليصبح صانع القرار في السياسة العامة على وعي تام وأكيد بها

- **الأحزاب السياسية في النظم الشمولية**: تصبح الدولة أداة في يد الحزب الواحد ذو الأيديولوجية واحدة التي تحث على تبني سياسة عامة في إطار ما يرسمه الحزب

- **الأحزاب السياسية في النظم السلطوية:** تتصف العلاقة بالغموض بين أحزاب والسياسة وتحكمها اعتبارات كثيرة متعددة بالشكل الذي يجعل من المحدودية سمة عالية في تلك العلاقة[1]

المبحث الثالث: مظاهر وصور مشاركة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة

تأثر الأحزاب السياسية في النظام السياسي وتشارك في صنع القرارات ورسم السياسات العامة من خلال تمثيلها في مؤسسات هذا النظام سواء تكون ممثلة في البرلمان او ممثلة في السلطة التنفيذية او متواجدة في المعارضة سواء داخل السلطة او خارجها لذا سنتناول في هذا المبحث مظاهر وصور مشاركة الأحزاب في صنع السياسة العامة وتبيان الدور الذي تلعبه على في سلطة.

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة من خلال السلطة التشريعية:

تعتبر السلطةالتشريعية في الوقت الحاضر أهم السلطات في الدولة فهي التي تقوم بسن القوانين أي بوضع القواعد العامةالملزمةللأفراد ويعتبرها جان جاك روسو السلطةالأم فهي السيادة وبالتالي يجب أن يتولاها الشعب مباشرة[2] ويعد البرلمان واحد من مؤسسات الحكم الديمقراطي فهو يعبر عن آراء المواطنين وتوجهاتهم الحزبية كما انه يعتبر إليه تشريع لقوانين الدولةوالرقابة على أعمال الحكومة و بإقراضالتعدديةالحزبية في الدستور 1989 م ومبدأ الفصل بين السلطات تغيرت مكانه ودور هذه الهيئة نسبيا في النظام السياسي الجزائري ويتضح ذلك من خلال احتلال رئيس المجلس الأمة المرتبة الثانية بعد رئيس الجمهورية بصدور دستور 1996 م كما يتمتع

[1]-بوجمعة بداع، مرجع سابق، ص43

[2]أحمد نوصري، **"دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة"** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد37، العدد2، ص377.

النواب والأعضاء بضمانات قانونية تكفل لهم الاستقلالية ولقد كان البرلمان وفقا للدستور 1989 م يتكون من غرفة واحدة وهو المجلس الشعبي الوطني إما دستور 1996 م فقد أكد على الثنائية البرلمانية حيث نص في المادة 98 الفقرة الأولى يمارس البرلمان السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني والمجلس الآمة وينتخب النواب لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري حيث يمكن ان يكون الترشح ضمن القوائم الحزبية او الأحرار في حدود الشروط القانونية أما أعضاء مجلس الأمة فينتخب ثلثي أعضائه لمدة ستة سنوات من بين ومن طرف أعضاء المجالس البلدية و الولائية عن طريق الانتخاب غير المباشر والسري وتحدد تشكيلته بالنصف كل ثلاثة سنوات[1]

وهنا يأتي دور الأحزاب السياسية الخاصة المتمثلة في التشريعية أنها أكثر شرعية كونها منتخبة من طرف الشعب ولها أكثر تأثيرا في الرسم السياسات العامة مقارنة مع الأحزاب التي هي خارج الهيئة التشريعية والتي لا تملك نواب وممثلين على مستوى هذه الأخيرة لإظهار هذه المشكلة في الأجندة (جدول أعمال الحكومة) وهذه هي الوظيفة الاتصالية فهي تقوم بالتعبير عن هذه المطالب الاحتياجات المتنوعة ونقلها من دائرة المطالب التي تشكل مدخلات إلى دائرة السياسات العامة التي تشكل مخرجات الأحزاب تكون ناجحة بقدر ما تكون مراه لتوزيع الآراء ومصالح المجتمع.[2]

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة من خلال السلطة التنفيذية

يعول كثيرا على طريقة تنفيذ السياسات العامة بقدر اكبر من وضع السياسات التي هي نوايا، أما برامج العمل ونتائجها فتعتمد على طريقة التنفيذ مما يؤكد على ضرورة ايلاء الاهتمام الكافي لتطوير الجهاز الإداري وتزويده بكل مستلزمات العمل حتى يقوم بالدور الموكل إليه بكل كفاءة.[3]

يعرف التنفيذ على انه تنفيذ الأمور الشرعية للسياسة من خلال البرامج العامة والإجراءات وعادة ما يعبر ذلك التنفيذ عن منجزات البيروقراطية الحكومية وعن مهاراتها الأدائية على الرغم من ان

[1]-يزيد مختاري محمد معمري، **"تعددية الحزبية في الجزائر"**، 1989ن 2013 ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة ورقلة 2012.2013، ض 39

[2]-جمعة جعدان عائشة عامري، **"دور الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، جامعة سعيدة، 2014.2015، ص 24.

[3]-محمد قاسم القيروتي ، مرجع سابق، ص258

بعض السياسات العامة قد تتطلب التعامل بين دوائر الدولة المركزية والمحلية والأفراد والجهات الأخرى من خارج الحكومة[1]

قد تكون السلطة التنفيذية فردية او مزدوجة او جماعية حيث يتولاها فرض واحد يساعده بعض المواطنين الخاضعين لسلطته او رئيس الدولة ورئيس مجلس مسؤول أمام البرلمان في حالة نظام برلماني وقد يشترك رئيس الدولة مع الوزراء في ممارسة لسلطه التنفيذية بحكم الدستور او ازدواجية السلطة التنفيذية كما هو الشأن في النظام شبه الرئاسي[2].

ولقد أصبحت للسلطة التنفيذية أهميه كبيرة في معظم المجتمعات المعاصرة وهذا راجع الى التهميه التي اكتسبتها السياسة العامة التي تعتبر محصلة لعدة عوامل ومتغيرات وقيم وثقافات فلقد تستعمل كلمة الحكومة لتعني الوزارة فيقال ان الحكومة المسؤولة أمام البرلمان ويقصد بذلك الوزارة وقد تستعمل كلمة الحكومة بمعنى أوسع لتعني السلطة التنفيذية أي اولئك الأشخاص الذين توكلوا إليهم مهمة التنفيذ القوانين وأداره مرفق الدولة[3]

كما نجد وزراء ينتمون الى أحزاب معينة ومن خلال مواقعهم يسعون لتطبيق برامجهم الحزبية عن طريق تفسيراتهم للقوانين أضافه إلى اللجوء بعض الأحزاب الى تشكيل حكومات انتقام ائتلافية عند غياب أغلبية حزبية في البرلمان، وبذلك تلجا الى تحالفات ومساومات من اجل إيجاد مصالح مشتركه فيما بينها.[4]

فتعتبر الأحزاب السياسية هي الأقرب إلى الواقع والى المجتمع كون أن وظيفتها الأساسية هي تكوين وتوجيه الرأي العام إضافة الى قيامها بالتثقيف والتوعية والتنوير من خلال المحاضرات والندوات والمناقشات والتدريب لفئات معينة من الشعب كأحزاب اليسار التي تقوم بعمل برامج محو الأمنية للعمال في أوروبا وبالتالي الأحزاب السياسية هي حلقه وصل بين القمة والقاعدة وهنا يظهر تأثير

[1]-وليد بن جامع، مرجع سابق، ص 40
[2]-أحمد نوصري، مرجع سابق ، ص 381
[3]-حسيبة غارو، مرجع سابق، ص 86
[4]-احمد ناصري، مرجع ، ص 383

الأحزاب السياسية على سياسات العامة وتنفيذها وتوجيهها وذلك لكونها ممثلة لمصالح الأفراد المجتمعات[1].

والى جانب دور الأحزاب في تنفيذ السياسة العامة نجد أيضا أن لها دورا مهما وفعالا في تقييم هذه السياسة من خلال التعرف على الانعكاسات الايجابية و السلبية الناجمة والمترتبة عن تلك السياسة بعد تنفيذها وأيضا من أخر مخرجاتها وماذا فعالياتها وكفاءتها بتحقيق الأهداف المرجوة والمقصودة[2]

المطلب الثالث: دور الأحزاب السياسية في تفعيل السياسة العامة من خلال المعارضة

- **مفهوم المعارضة:**

لها مدلولان لفظي ووظيفي:

- **المدلول اللفظي**: قال عارض الشيء اي قابله وفلان يعارضني أي يباريني ويقال اعترض الشيء دون الشيء أي حاله دون الشيء والاعتراض عن الشيء معناه الصد عنه الاعرض عنه صد عنه الرجل المعارض هو الرجل المناقض للغير في كلامه و المقاوم لأعماله[3].

وهكذا أصبحت كلمة المعارضة هي المخالفة لآراء الغير سواء كانت معارضة فردية او جماعية آو الائتلافية.

- **المدلول الوظيفي:** المعارضة السياسية هي تلك الحركة السياسية التي تنشط أما في السرية او في العالمية والتي تواجه الواقع السياسي الحاكم في البلاد بهدف تغييره او إصلاحه بما يتماشى والبديل المقترح من الجماعة المعارضة اي انها حركة سياسية الهدف منها تغيير النظام او الحكومة وتعويض بأخر وقف البرنامج المحدد[4].

[1]-جمعة جعدان وعائشة عامري، مرجع سابق، ص 27
[2]-حسيبة غارو، مرجع سابق، ص 90
[3]-عبد النور ناجي، **"تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي"**، دراسة تطبيقية في الجزائر، ص227
[4]-نفس المرجع، ص228

- **تعريف المعارضة السياسية:** يقصد بها في الفكر السياسي الحديد هي حق طبيعي للمواطنين ومصدر اختلاف الآراء وتعرض المصالح وتعدد الجماعات وحاجه ضرورية لمن في السلطة وغيرهم بغرض التشاور بعيدا عن القوه أو الثروة ونشاط شرعي تقوم به كل من الأحزاب والتنظيمات الموجودة في تركيبة النظام السياسي[1]

المعارضة في النظم الديمقراطية لها أهمية كبرى حيث تمكن الجميع من إبداء الرأي المساند او المخالف ويتم ذلك في إطار قانوني منظم يجعل من المعارضة جزءا لا يتجزأ من الديمقراطية التعددية ويلعب الرأي العام دورا كبيرا في تنمية المعارضة فهو المبادر برغبة التغيير ولهذا ينبغي تنظيم المعارضة بالاعتراف بها على كونها برامج بديله عن برامج الأغلبية الحاكمة وعلى هذه الأغلبية ان تتقبل النقد الموجه لها اذ كان برنامج المعارضة يستجيب لمطالب الرأي العام في تغيير على ان يتم هذا التغيير وفقا للشرعية المعمول بها[2] في الأحزاب السياسية تعتبر من الجهات الأساسية التي تقوم بعملية التقييم السياسات وذلك من خلال تواجد نظامها في المعارضة فتنظيم المعارضة يعد من أهم الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية للتأثير ورسم السياسات العامة او تعديلها او تغييرها ولكنه دور محدد الأبعاد ويقتضي من حزب المعارضة ان يقوم بتوجيه النقد الموجه إلى الحكومة[3] كما ان المعارضة مقرونة بطبيعة النظام السياسي والحزبي في النظام الحزبي له تأثير على أبعاد المعارضة وصورها ففي نظام الحزب الواحد تختفي المعارضة البرلمانية لان حزب هو الذي يرشح النواب ولا يكون عمل الناخبين الا التصديق والموافقة وان وجدت المعارضة فإنها تكون داخل الحزب ذاته تمارس النقد والنقد الذاتي اما في النظام الحزبين وحزب الأغلبية يسيطر على مقاعد الحكم ويتولى حزب الأقلية وظيفة المعارضة[4]

[1]-حسين مزرود، **"الاحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989.2010"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012، ص 24

[2]-خالد توازي، **" الظاهرة الحزبية في الجزائر"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2005-2006،ص51

[3]-ناصر جابر، مرجع سابق، ص51

[4]-عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص228

خلاصة الفصل الأول:

-بعد الدراسة النظرية لمفهوم كلا من الأحزاب السياسية والسياسات العامة وتوضيح الجانب المفاهيمي لهما إتضح:

*أن السياسة العامة هي عملية معقدة ودقيقة تتطلب دراسة معمقة وخاصة من أجل صياغتها لأنها تبقى درجة إنفتاح النطم السياسية في إكتشاف المشكلات الحقيقية والتي تشكل المطالب الأساسية للمواطن .

*تعتبر الاحزاب السياسية من اهم الفواعل غير الرسمية في صنع السياسات العامة لدولة ،بحيث تحتل مركزا مهما في العملية السياسية للدولة وتساهم في تفعيل عملية المشاركة السياسية ،وكذلك تلعب دورا بارز في سبل تحقيق الإستقرار السياسي لدولة وتكوين الإرادة العامة اي تؤثر على الرأي العام كما أنها توجهه وترشده.

الفصل الثاني: صنع السياسات العامة في الجزائر(دستور 1996)

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل دراسة من وكيف تصنع السياسات العامة في الجزائر وذلك من خلال ما نص عليه دستور 1996 وبالتالي سنتطرق في المبحث الأول لدراسة دور السلطة التنفيذية في عملية صنع السياسات العامة وذلك من خلال التطرق إلى دور السلطة التنفيذية في المرحلة الإنتقالبة في المطلب الأول ودور رئيس الجمهورية وصلاحياته في المطلب الثاني كما تطرقنا إلى دور السلطة التشريعية وتفعيل دورها في عملية صنع السياسات العامة في المبحث الثاني ،بإضافة إلى تطرقنا إلى تقييم لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة في الجزائر.

المبحث الأول: دور السلطة التنفيذية .

لقد عرفت الجزائر عدة مراحل في تطوّر الّسلطات الرّسمية خاصة منها السّلطة التنفيذية، حيث شهدت الدولة الجزائرية خلال فترات ذلك التطّوّر جملة من الأحداث السّياسية والأزمات، ففي مراحل وُجد الدستور مكتوبا وفي مراحل أخرى غائبا، وسياسيا انتهجت نظامين الأول تمثّل في الأحادية الحزبية، والثّاني تبنّت فيه التعدّدية الحزبية.

وبالعودة إلى دور السّلطة التّنفيذية في صنع السياسة العامة في الجزائر، نرى بأنها من أبرز الإشكاليات التي تمر على المتخصّص في السياسة العامة لاسيما الباحثين في هذا المجال. ولمعرفة دورها لابد من التعرّف على مكوناتها بالتّركيز على الفواعل التي تقوم بمختلف العمليات على مستواها.

وندرج في هذا المبحث كمطلب أول السلطة التنفيذية في المرحلة لانتقالية، أمّا المطلب الثّاني فنركّز فيه على رئيس الجمهورية كفاعل رسمي في رسم السياسة العامة.

المطلب الأول: السلطة التنفيذية في المرحلة الانتقالية

مرّت الجزائر بفترة حساسة في تاريخها، مرحلة العشرية السوداء التي تكبّدت فيها الكثير من الخسائر البشرية منها والمادية، فانبثقت عنها مرحلة انتقالية تميّزت بصدور دستور1996، حيث جُسّدت به بعض التّعديلات من بينها ما يخصّ السّلطة التنفيذية، حيث عرفت مكانتها استمرارية

منذ ذلك الوقت، فقد تركّزت العديد من الصّلاحيات في يد رئيس الجمهورية، خاصّة في ظلّ الأحداث التي شَهِدَتْها بها الدولة الجزائرية آنذاك.[1]

يبرز دور السلطة التّنفيذية في صنع السياسة العامة بشكل واضح في أغلبية الدساتير الجزائرية، خاصّة فيما يتعلّق بمجال السياسة الخارجية والعسكرية، فرئيس الجمهورية يتمتّع بسلطات واسعة في ذلك، فالمؤسسة العسكرية بالرّغم من أنّها تتمتّع باستقلالية نسبية عن سائر أجهزة السّلطة التّنفيذية إلاّ أنها تخضع لسلطة رئيس الجمهورية الذي يشغل دائما منصب القائد الأعلى للقوات المسلّحة(البرية والبحرية والجوية)، وهذا ما يخوّله تعيين كبار العسكريين ويتّخذ القرارات العسكرية الحاسمة.

وهذا بموجب دستور 1996 المادة71 ويشرع الأوامر في حالة شغور البرلمان أو بين دورتي البرلمان، كما له الحق في المبادرة بتعديل الدّستور وإصداره في الحالات الاستثنائية بطبيعة الحال بعد الموافقة عليه، ولا يقتصر دوره في هذا المجال فقط بل يتعدّاه إلى أن يدعو الهيئة التّشريعية للانعقاد حيث تستند بعض الدّساتير إلى منح الهيئة التّنفيذية صلاحية ذلك، وقد تمتد تلك الصّلاحية لحد القيام بحلّها، وبذلك تتمكّن السلطة التّنفيذية من التحكّم في الهيئة التّشريعية مما يفسح لها مجال التّأثير بشكل واسع في صنع السّياسة العامة. كذلك يتبيّن تأثير السّلطة التّنفيذية في تشكيل الرّأي العام بما يتماشى مع ما تصنعه من سياسات عامة، من خلال ما تمارسه من ضغط المباشر وغير المباشر على الأجهزة الإعلامية مثل الصّحافة المكتوبة و الإذاعة وغيرها من وسائل الإعلام التي لها الدّور الأكبر في التّوعية والتّوجيه.[2]

و عليه نجد بأنّ دستور 1996 وسّع من صلاحيات رئيس الجمهورية بما يسمح للسّلطة التّنفيذية بلعب الدّور الكبير في صنع السياسات العامة، وذلك بما يتماشى ورغبة رئيس الجمهورية، مما يبيّن هيمنة الهيئة التّنفيذية في العديد من المجالات.

[1] جهينة رشا مزيان،**"دور السّلطة التّنفيذية في رسم الساسة العامة في الجزائر: دراسة تحليلية لدور رئيس الجمهورية"**، مذكرة ماستر،(جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي- : كلية الحقوق والعلوم السّياسية،2019/2020)، ص37.

[2] سعد إبراهيم عبيدي، عبد الرحمان عريف،**"دور السّلطة التّنفيذية في رسم السّياسة العامة في الجزائر(1963/2016)**، مذكرة ماستر،(جامعة الشّهيد حمه لخضر-الوادي-: كلية الحقوق والعلوم السّياسية،2018/2019)، ص ص25،26.

المطلب الثّاني: رئيس الجمهورية فاعل رسمي في رسم السياسة العامة

بصدور دستور1996 تم التّشديد على الفصل بين السلطات، بحيث تضمن بعض التغييرات الجوهرية والتي تتمثّل في:

- إنشاء محكمة عليا للدولة، تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية كنوع من الرّقابة وضمان استقلالية القضاء وتعزيز لمفهوم المساءلة والمحاسبة.
- تحديد فترة حكم الرّئيس بعهدتين فقط لضمان التداول على السّلطة.
- إرساء مبدأ الثّنائية البرلمانية وهذا ما يتجلّى في المادة الثّامنة والتّسعين من الدستور، والتّأكيد على مبدأ ثنائية الجهاز التّنفيذي، وتدعيم صلاحيات القضاء.[1]

ونظرا لذلك يتميّز رئيس الجمهورية بكونه محور فعّال في النّظام السياسي الجزائري، من خلال ما كرّسه له الدّستور من صلاحيات عديدة أهمّها:

- يرأس مجلس الوزراء ويعيّن رئيس الحكومة وينهي مهامه.
- يوقّع المراسيم الرّئاسية ويبرم المعاهدات الدوليّة ويصادق عليها.
- يسلّم أوسمة الدّولة ونياشينها وشهاداتها التّشريفية.
- يقوم بالوظائف الآتية: التّعيينات التي تتم في مجلس الوزراء، رئيس مجلس الدّولة والأمين العام، إضافة إلى القضاة ومحافظ بنك الجزائر وكذا مسؤولي أجهزة الأمن والولاة، زيادة على ذلك يعيّن سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم، ويتسلّم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم.[2]

وبخصوص صلاحيات رئيس الجمهورية في علاقته مع البرلمان، فنجد بأنّ البرلمان يتشكّل في ظلّ وجود رئيس السلطة التنفيذية، بحيث يتدخّل هذا الأخير في عمله من خلال تشكيلته وانعقاده،

[1] جهينة رشا مزيان ، مرج سابق، ص37.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 02-03 المؤرخ في 27 محرم عام 1423الموافق 10 أبريل 2002 ، يتضمن تعديل الدستوري، دستور1996، ص ص 80-81.

كما يمكنه حل البرلمان، ويعتبر رئيس الجمهورية همزة وصل بين البرلمان ورغباته التي يسعى لتحقيقها، إذ يشرع في تنفيذها بعد مشاورة البرلمان والاستجابة لها، وهنا تجد الإشارة إلى هيمنته المباشرة وغير المباشرة على البرلمان. إضافة إلى أن الدستور منحه حق المبادرة بتعديل الدّستور بعد موافقة البرلمان. وبالنّسبة لصلاحيات الرّئيس في علاقته مع السلطة القضائية فيحق له إصدار العفو وتخفيض العقوبات أو استبدالها، كذلك صلاحيات اتجاه المجلس الدّستوري.[1]

وبالتّالي نرى بأنّ البرلمان الجزائري مهمّشا ولا يزال كذلك لحد الآن، فصلاحياته محدودة مقارنة بمهام وصلاحيات رئيس السّلطة التّنفيذية المتمثّلة في شخص الرّئيس.

[1] جهينة رشا مزيان، مرجع سابق ص ص 44-46.

المبحث الثاني: دور السلطة التشريعية .

المطلب الأول: دور المجلس الشعبي الوطني

يعتبر المجلس الشعبي الوطني أحد غرفتي البرلمان المكلف بالتشريع وإصدار القوانين ومراقبة تنفيذها، وهو هيئة دستورية سياسية تعبر عن مجموع الشرائح الاجتماعية والتيارات السياسية، حيث يكون التمثيل النيابي بمثابة الحضور التمثيلي للفئات القاعدية، باعتبار أنه صادر من رحم الشعب، وصوته والمعبر عنه طيلة الفترة النيابية المقدرة بخمس سنوات، عن طريق الاقتراح العام والاختيار الشفاف والديمقراطي، من أجل المحافظة على مصالح الأمة عموما والفئات القاعدية الداعمة لكل تيار له مقعد برلماني.

كما يعتبر المجلس الشعبي الوطني المعبر عن الإرادة الشعبية، ويتألف من 380 عضو يتم اختيارهم من قبل الشعب مباشرة عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر.

وهناك مجموعة من الشروط يتوجب توافرها من المترشح لعضوية المجلس الشعبي الوطني تتمثل في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وأن من العمر ثمانية وعشرون سنة على الأقل يوم الاقتراع، وأن يكون ذا جنسية جزائرية أصلية او مكتسبة على الأقل خمس سنوات يوم الاقتراع، كما يتوجب اثبات تأدية الخدمة الوطنية او الإعفاء منها[1].

بحيث يعتبر المجلس التشريعي هو الطرف المنوط بتحمل مسؤولية تمرير التشريعات والميزانيات اللازمة لتنفيذ السياسات العامة بجانب مراقبة ومتابعة تنفيذ الحكومة، وتوفير البيانات للمشرعين وزيادة قدرتهم النقاشية مع ضمان تضمين البعد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في أي سياسة[2].

[1] على مركمال، **بنية السلطة السياسية في الجزائر وأثرها على السياسات العامة**، (أطروحة دكتوراه، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3، 2019-2020)، ص 100-101

[2] عبد النور زوامبية، **دور السلطة التشريعية في رسم السياسات العامة في الجزائر**، جامعة الجلفة، ص 217

يباشر المجلس الشعبي الوطني المهام التي خولها له القانون العضوي والنظام الداخلي في مجال النشاط البرلماني، وتتخلص فيما يلي[1]:

- مناقشة مشاريع أو اقتراحات القوانين على النص المعروض عليه
- التصويت على القوانين التي لا يتم إقرارها إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس الشعبي الوطني
- التصويت على ملتمس رقابة ينصب على مسؤولية الحكومة لدى مناقشة بيان السياسة العامة، ولا يقبل هذا الملتمس إلا إذا وقعه سبع عدد النواب على الأقل، كما يتم الموافقة على ملتمس الرقابة بتوصيت اغلبية ثلثي النواب، ولا يتم التصويت إلا بعد 3 أيام من تاريخ إيداعه، وإذا تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني يقدم رئيس الحكومة استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية
- في حالة تأخر تنصيب مجلس الامة يمارس المجلس الشعبي الوطني السلطة التشريعية كاملة حتى تنصيبه
- المصادقة على قانون المالية والتصويت على قانون تتضمن تسوية ميزانية السنة المالية
- الموافقة على برنامج رئيس الحكومة
- سن القوانين

المطلب الثاني: دور مجلس الأمة

جاء دستور 1996 ليقر نظام الغرفتين البرلمانيتين، حيث تم إنشاء مجلس الامة كغرفة عليا، حيث يتقاسم كل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الامة ممارسة السلطة التشريعية والمهمة الرقابية، فمجلس الامة يمثل الغرفة الثانية في البرلمان حيث ينتخب اعضاءه لمدة 6 سنوات عن طريق الاقتراع غير المباشر، يجدد نصفه كل ثلاث 03 سنوات، عدده حاليا 144 نائبا، وينتخب الثلثين من بين ومن طرف المجالس المنتخبة المحلية والثلث 3/1 يعينه رئيس الجمهورية.

[1] https://www.startimes.com/?t=9682324 ، تم الاطلاع عليه يوم 2023/06/10، على الساعة 22:04

ومن اهم الأسباب السياسية التي مهدت لظهور الغرفة العليا في البرلمان هي:

- إنشاء مجلس الامة واعتماد الثنائية البرلمانية يعتبر تدعيما للمسار الانتخابي، ويحقق التعاون بين المؤسسات والفصل بين السلطات باعتماد الازدواجية، حيث نجد إلى جانب رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في السلطة التنفيذية، والمحكمة العليا ومجلس الدولة في السلطة القضائية، فلا مانع من وجود برلمان بغرفتين.

- إنشاء مجلس الامة بين أيدي السلطة التنفيذية يقوم بدور الرقيب على اعمال المجلس الشعبي الوطني، ويكون صمام امان عند الضرورة في حالة مجيء اغلبية معارضة إلى الغرفة السفلى، مثل ما حدث في ديسمبر 1991، حيث كانت المعارضة الإسلامية قاب قوسين أو أدني من السلطة، فكان من مصلحة النظام السياسي أخذ الحيطة والحذر

- إنشاء مجلس الأمة جاء بهدف إعادة إدماج شخصيات سياسية قديمة أُبعدت عن السلطة، ولم تتمكن من العودة إليها عن طريق الانتخابات، فتعود عن طريق التعيين ضمن الثلث الرئاسي الذي يضم دائما عددا معتبرا من القدماء السياسيين.

- إضافة إلى الاستعداد لاحتمال وصول المعارضة إلى السلطة، وحصولها على الأغلبية التي يمكنها عرقلة عمل السلطة التنفيذية، برفض الموافقة على برنامجها والتصويت على مشاريعها[1].

يشرع مجلس الامة في المهام التي يخصصها له الدستور والمتمثلة في النقاط التالية[2]:

- المصادقة على القانون العضوي بالأغلبية المطلقة للنواب، وبأغلبية ثلاث أرباع ¾ أعضاء مجلس الامة، إذ يخضع القانون العضوي لمراقبة مطابقة النص مع الدستور من طرف المجلس الدستوري قبل صدوره

[1] علي مركمال، **مرجع سابق**، ص 101-102

[2] https://www.startimes.com/?t=9682324 ، تم الاطلاع عليه يوم 2023/06/10، على الساعة 22:17

- مناقشة النص الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني والمصادقة عليه ثلاثة أرباع أعضائه

- التصويت مع المجلس الشعبي الوطني على قانون يتضمن تسوية ميزانية السنة المالية

- إصدار لائحة حول برنامج رئيس الحكومة

- توجيه سؤال شفوي او كتابي إلى عضو الحكومة، ويكون الجواب عن السؤال الكتابي كتابيا خلال أجل أقصاه ثلاثون يوما، وتتم الإجابة عن الأسئلة الشفوية في جلسات المجلس، وإذا رات أي من الغرفتين ان جواب عضو الحكومة، شفويا كان ام كتابيا يبرر إجراء مناقشة، تجري المناقشة حسب الشروط التي ينص عليها النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الامة، تنشر الأسئلة والأجوبة طبقا للشروط التي يخضع لها نشر محاضر مناقشات البرلمان.

المطلب الثالث: تفعيل دور السلطة التشريعية في صنع السياسة العامة

تعتبر قضية تفعيل دور السلطة التشريعية سواء على المستوى الرقابي او حتى تفعيل دوره في صنع السياسات جزءا لا يتجزا من الإصلاح السياسي وتحقيق التنمية المأمولة في أي من دول العالم الثالث، إذ من المفترض ان تتضمن السلطة التشريعية قطاعات كبيرة من الشعب الذين قد ينقصهم "التمكين" والمشاركة في صنع السياسات التي تؤثر على حياتهم اليومية، ولكي تساهم السلطة التشريعية بدورها الفعال في عملية صنع السياسة العامة، ومن ثم عملية التنمية الاقتصادية عليها ان تعمل على[1]:

أ. **التشاور:** مع المجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان المشاركة وخاصة وانه في ظل معظم الدساتير، تعد التشريعات هي أكثر العناصر تمثيلا للحكومة الوطنية.

ب. **تحقيق الأهداف:** إذ يتم تصميم السياسة العامة لضمان تحقيق الأهداف المرسومة وبالمشاركة مع أفراد الشعب.

[1] زوامبية، **مرجع سابق**، 217-219

ج. **الشمول**: نظرا إلى الانتشار الجغرافي والتغطية السياسية وتنظيم هيكل لجان السلطة التشريعية من مناقشة نظرة قومية شاملة لتنفيذ السياسة حتى إذا تأثرت هذه النظرة بالمصالحة الجغرافية الخاصة.

د. **موازنة المصالح السياسية**: إن أي من هذه القرارات المتعلقة بالسياسات العامة إنما تؤثر على التأييد الشعبي للأحزاب السياسية او مسؤولي الأجهزة التنفيذية، بينما تولي السلطة التشريعية لهذه القضية، وهو الجهاز الذي يضم العديد من الفاعلين السياسيين ذوي السلطة الدستوري التي تخولهم حق الرقابة على قرارات السلطة التنفيذية، يمكنه من موازنة المصالح السياسية للحزب الحاكم في صياغة أي سياسة عامة.

هـ. **ضمان استمرار تنفيذ السياسات على المدى القصير والطويل**: خاصة بعد الحصول على موافقة الفاعلين السياسيين الأعضاء في السلطة التشريعية سواء من داخل الحزب الحاكم أو المعارضة وهو ما يضمن أكبر حجم من التأييد للاستراتيجية، وعدم تأثر تنفيذها بالتغير في المناخ السياسي الداخلي، ولضمان تحقيق هذا الهدف يجب إشراك السلطة التشريعية في وضع الاستراتيجية منذ البداية قبل الحصول على الموافقة عليها وقبل دراسة الميزانية.

ويعتبر كل ما سبق أمرا ضروريا لضمان استمرارية التنفيذ والنجاح لأي سياسة عامة.

وبعبارة أخرى، هناك عدة عوامل تدعم فرض التطوير التشريعي في الجزائر، وتعزز قدرات السلطة التشريعية، وأهمها:

الشروط الذاتية:

- رغبة النواب
- معرفة النواب
- قدرة النواب

- تمويل، قدرات مادية وتقنية

الشروط الموضوعية:

- قدرات مؤسسة السلطة التشريعية
- الموارد البشرية
- الهياكل والأساليب الإدارية

المقومات البيئية:

داخلية:

- المجتمع المدني
- الأحزاب
- وسائل الإعلام
- الجامعات ومراكز البحث

خارجية:

- مشروعات تطوير ودعم برلماني
- منظمات برلمانية إقليمية ودولية
- تبادل الخبرات المتخصصة
- الجهاز الإداري للدولة

المبحث الثالث: تقييم لدور الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة في الجزائر

إن نجاح أي حزب سياسي في القيام بوضائفه يتطلب توفر مجموعة من الشروط الضرورية كديمقراطية و احترام الحريات و الآراء، و سنتطرق في هذا المبحث إلى تقييم الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة عن طريق إبراز أهم المعيقات المؤثرة في عمل الأحزاب السياسية.[1]

المطلب الأول: المعيقات التي تواجه الأحزاب السياسية:

- ضعف القاعدة الجماهرية و محدودية تغلغلها في المجتمع.
- ضعف البرامج السياسية القادرة على إيجاد الحل المناسب للأزمات.
- فشل الأحزاب في القيام بعملية بلورة المصالح و تجميعها و تمرير مساهمة المواطنين و نقل مطالبهم.
- اختراق و انشقاقات داخل الأحزاب و الصراعات الداخلية بين الأعضاء
- ضعف إمكانيات التعاون و التنسيق بين الأحزاب السياسية المعارضة مما أدى إلى غياب قدرتها في التعامل مع السلطة و التأثير عليها.
- ضعف الإمكانيات المالية بحيث تعاني من مصاعب مالية كبيرة في تمويل نشاطاتها.[2]
- جمود الأحزاب السياسية تتصف بدرجة عالية من الجمود من ناحية البرامج و الخطط و الإفتقار إلى المرونة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في عمل الأحزاب السياسية :

- غياب الثقافة السياسية لدى مناضلي الأحزاب السياسية.
- البحث عن النفوذ و السلطة و الإغراء بالمناصب، بحيث ساهمت هذه الأسباب في ظهور سلوك إنشقاق داخل الأحزاب السياسية.

---

[1] بوجمعة بداع، مرجع سابق، بتصرف.

[2] عبد النور ناجي:**"تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي"**، دراسة حالة الجزائر – الجزائر – دار الكتاب، 2010 – ص. 250.

- حب الزعامة و شخصية أحزاب: فمثلا الأحزاب التي تأسست منذ التعددية الحزبية بقت برئيس واحد لسنوات طويلة مثل: حزب العمال....
- دور و مكانة المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة

إن مستقبل الأحزاب السياسية في ظل القيود السياسية والقانونية وفي ظل غياب الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية في حد ذاتها من شانه أن يؤدي إلى بروز نظام الحزب المهيمن أو المسيطر مع وجود تعددية شكلية مقيدة ولهذا يتوجب القيام بإصلاحات وتعديلات و خلق ممارسات من قبل الأحزاب والنظام السياسي على حد السواء قصد تفعيل الأدوار الحياة السياسية.

أولا: بالنسبة للنظام السياسي

إن نجاح التجربة الديمقراطية والتعددية السياسية مرهون بالاعتراف بتعدد الآراء والاتجاهات السياسية وحق كل اتجاه في إقامة تنظيمه وممارسة نشاطه بحرية ، فبتعدد مراكز إصدار القرار وعدم حصرها في شخص أو مؤسسة واحدة والسماح للأحزاب السياسية بالمشاركة في صنع القرار ورسم السياسة العامة باعتبارها ممثلة المجتمع من شانه أن يحقق التوازن بين مؤسسات النظام السياسي وتطبيق مبدأ توازن السلطات الذي يقوم عليه النظام الديمقراطي، وعليه يجب على الدولة القيامة بما يلي:

- رفع القيود الإدارية والسياسية والتشريعية التي تحد من حركية وفاعلية الأحزاب السياسية كإلغاء العمل بقانون الطوارئ، وإتاحة الفرصة للقوى السياسية كلها لإقامة أحزابها والتعبير عن نفسها وإعادة صياغة العلاقة بين المؤسسة التنفيذية وأحزاب المعارضة على أسس تجعل المعارضة جزءا من النظام السياسي.
- تفعيل الاتصال السياسي بين الحكومة والبرلمان بغرفتيه وكتله البرلمانية وهياكله باعتباره ممثل الأمة، فالبرلماني مهما كان انتماؤه الحزبي فهو وسيط بين المجتمع المدني والأجهزة الحكومية.

- تطوير العمل البرلماني من حيث العلاقة بمؤسسات الدولة والنظام السياسي والمجتمع المدني وذلك بتوسيع . المشاركة السياسية وتوفير منافذ آمنة للتعبير عن الشكاوي والمظالم وتفعيل وسائل الرقابة وزيادة فاعلية البرلمان في الحياة السياسية والديمقراطية تحديدا.
- توفير الإطار العام للنظام السياسي الملائم حتى تصبح الأحزاب السياسية في قلب العملية السياسية من خلال سيادة القانون، والانتخاب الحر للهيئة التشريعية وممارسة الرقابة الفعلية.[1]

ثانيا: بالنسبة للأحزاب السياسية.

إذا كان الإطار الدستوري والقانوني الملائم هو شرط أساسي لوجود حياة حزبية حية وفاعلة ، فإنه حتما ليس بالشرط الكافي أو الشرط الوحيد، إذ أن حيوية الحياة الحزبية هي التفاعل بين الشروط القانونية والدستورية والشروط الموضوعية المتعلقة بالأحزاب السياسية في المجتمع السياسي، لهذا يتعين على أحزاب المعارضة تطوير أطرها الفكرية وهياكلها التنظيمية وكوادرها الحركية وبرامجها السياسية، على النحو الذي يجعلها ركيزة أساسية للتطور الديمقراطي وعنصر إثراء وتنشيط الحياة السياسية وذلك عن طريق: تفعيل العلاقات العامة كوسيلة الاتصال بين الحزب والمواطنين بشرح برامج الحزب السياسي ومقاصده وانجازات الحكومة إذا كان جزءا منها ، وتقديم بدائل الحكومة إذا كان الحزب في صفوف المعارضة.

- تنمية وعي الجماهير السياسية بأهمية وضرورة وجود الأحزاب السياسية في الحياة السياسية والتركيز على الارتباط بين الأحزاب السياسية الديمقراطية، لأن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري مازالت مشبعة . للأحزاب السياسية والميل إلى اعتبارها مصدرا للخطر على الاستقرار والأمن في البلاد لهطا يجب على الأحزاب أن تسعى لتغيير هذه الفكرة.

[1]عبد النور ناجي**"تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي"**، دراسة تطبيقية في الجزائر - ، مرجع سابق، ص 253-254.

- تمكين الأحزاب من تطوير الحوار السياسي والفكري فيما بينها عن طريق الاشتراك في مؤتمرات وندوات وطنية لتفعيل التنسيق والاتصال مما يعود بالفائدة على إيضاح الفكر السياسي[1].

[1]عبد النور ناجي. **"تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي"**، دراسة تطبيقية في الجزائر - ، مرجع سابق، ص 255.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم تقديمه في الفصل توصلنا إلى :بالرغم أن دستور 1996 دعى إلى الفصل المطلق بين السلطات إلى أن واقع يقول عكس ذلك بحيث تعتبر السلطة التنفيذية الجهة اكثر تدخلا وفعالية في رسم السياسات العامة في الدولة وبالتالي همينة رئيس الجمهورية على البرلمان بغرفتيه لأن هذا الأخير كان بمثابة عن غرفة لتسجيل البريد الوارد من الحكومة لأن صلاحياته محددة مقارنة برئيس الجمهورية حسب ما نص عليه الدستور 1996.

الفصل الثالث: دور حركة مجتمع السلم في صنع السياسات العامة في الجزائر خلال فترة التحالف الرئاسي

تمهيد :

سنتطرق في هذا الفصل الى تحديد دور ومساهمة حزب حركة مجتمع السلم في صنع السياسات العامة في الجزائر خلال فترة التحالف الرئاسي 2004-2012 بحيث سنتطرق في المبحث الأول الى التعرف على حزب حركة مجتمع السلم من حيث الهيكل والتوجهات والمبادئ القائم عليها بإضافة إلى التطرق إلى تجربته البرلمانية قبل فترة التحالف هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسنتطرق إلى مشروع التحالف الرئاسي 2004-2012 دراسة في الخلفيات والأبعاد، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى دور حركة مجتمع السلم في صنع السياسات العامة خلال فترة التحالف من التركيز على المشاريع المقترحة ومساهمتها على مستوى الحكومة.

المبحث الأول: التجربة البرلمانية لحركة مجتمع السلم.

المطلب الأول: حركة مجتمع السلم: التعريف و المرجعية

الفرع الأول :**التعريف بالحركة:**

1/- التعريف:

حركة سياسة شجية إصلاحية شاملة [1]ذات خلفيات و مرجعيات إسلامية و تعتمدج على منهج تغييري سلمي وسطي معتدل، يستهدف بناء الفرد و الأسرة و المجتمع و تشارك في عملية السياسة من أجل استكمال بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ إسلامية من خلال التداول السلمي على السلطة و بالوسائل الديمقراطية.

[1] مجلة تعرف على حركة مجتمع السلم، من نحن – ص.1.

2/- **مرجعية الحركة:**

تنطلق الحركة من مرجعيات محددة و معلومة هي[1]:

- الإسلام.
- بيان أول نوفمبر 1954.
- الدستور الجزائري و قوانين الجمهورية.
- تراث الحركة الوطنية و جمعية العلماء المسلمين و تجارب الحركات الإصلاحية و ما وصل إليه الفكر الإنساني من قيم و إنجازات حضارية.
- الرصيد الفكري و السياسي و التاريخي للحركة.

3/- **المبادئ و الثوابت:**

يقوم عمل الحركة على أساس المبادئ و الثوابت الآتية:

- الإسلام عقيدة و شريعة.
- الوحدة الوطنية ترابا و شعبا و تراثا.
- الإنتماء الحضاري الإسلامي و العربي و الأمازيغي.
- النظام الجمهوري و العددية السياسية في ضل التداول على السلمي على السلطة.
- الحرية و حقوق الإنسان.
- العدالة تكافئ الفرص.
- مبدأ الثورة و الخيار الديمقراطي.

[1] مجلة تعرف على حركة مجتمع السلم، من نحن – ص.1.

- ربا المسؤولية بالمحاسبة و الشفافية و كل مقومات الحكم الراشد.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للحركة.

الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم يتميز بوجود نوع من التشابك، و أهم ما يميزه هو إدماجه للمفاهيم الدينية، حيث أن الأحزاب الإسلامية تختلف فقط من حيث تسميات الفروع والهيئات والهياكل عن طريق إدراجها لمفاهيم إسلامية وعلى رأسها الشورى.[1]

وتنقسم الهيئات التنظيمية إلى قسمين:

- الهيئات التنظيمية الوطنية.

- الهيئات التنظيمية المحلية.

أولا: الهيئات التنظيمية الوطنية:

1 - المؤتمر:

هو أعلى هيئة سيدة في الحزب، يتشكل من : الأعضاء المنتخبين على مستوى القاعدة، أعضاء مجلس الشورى الوطني، رؤساء المكاتب الولائية ورؤساء مجالس الشورى الولائية، ينعقد مؤتمر الحركة في دورة عادية مرة كل خمس سنوات وينعقد في دورة استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، يتولى المؤتمر المهام التالية:

- تعديل القانون الأساسي للحركة والمصادقة عليه.

- مناقشة التقرير الأدبي والتقرير المالي والمصادقة عليهما.

- تحديد السياسة العامة والسياسة التربوية.

تشكيل مجلس الشورى الوطني.

[1] محمد زيتوني،**"الحركة الإسلامية ومسألة التعددية السياسية في الجزائر"** - دراسة حالة حركة مجتمع السلم (1989-2010 مذكرة ماجستار غير منشورة، جامعة الجزائر - 03 - 2011، ص 92.

- تزكية رئيس الحزب الذي ينتخبه مجلس الشورى الوطني[1].

2- مجلس الشورى الوطني:

يعتبر مجلس الشورى الوطني كأعلى هيئة قيادية للحركة في فترة ما بين انعقاد المؤتمرين، ينبثق عن المؤتمر ويتشكل من:

- المؤسسين قانونا.

- رئيس مجلس الشورى الوطني السابق ونائبه.

- أعضاء المكتب الوطني الذين مارسوا سنة كاملة على الأقل خلال العهدة الماضية.

وزراء الحركة، إضافة إلى سبعة أعضاء من ذوي الكفاءات يقترحهم المكتب الوطني.

ممثلين عن : الطلبة، الشؤون الاجتماعية، الشباب الجالية المرأة[2].

أهم الأدوار المنوطة بمجلس الشورى الوطني هي:

-انتخاب رئيس الحركة ونوابه.

- انتخاب رئيس مجلس الشورى الوطني ونائبه.

- وضع المعالم العامة لخطة الحركة وتوجهاتها داخليا وخارجيا والتداول في القضايا التي تتطلبها المرحلة

- المصادقة على الميزانية العامة والبرنامج السنوي.

- متابعة ومراقبة أعمال المكتب التنفيذي الوطني.

3- رئيس الحركة:

[1] حركة مجتمع السلم **"القانون الأساسي والنظام الداخلي"**، -- أوت 2003، ص ص . 11.10.

[2] المرجع السابق،ص،ص.12.11.

يشترط في رئيس الحركة ألا يقل سنه عن الأربعين سنة كاملة عند انعقاد المؤتمر وأن يكون قد تقلد عضوية مجلس الشورى الوطني لمدة لا تقل عن 10 سنوات، إضافة لقدرته على التسيير والمتابعة، يتولى رئيس الحركة المهام والصلاحيات التالية:

- رئاسة الحزب ومتابعة هياكله ومؤسساته وهو الناطق باسمه.

- رئاسة المكتب التنفيذي الوطني.

- تمثيل الحركة في المحافل الرسمية.[1]

4- المكتب التنفيذي الوطني:

إن المكتب التنفيذي الوطني هو أعلى هيئة تنفيذية في حركة حمس، تنبثق عن مجلس الشورى الوطني ويتكون من:

- رئيس الحركة ونوابه الثلاثة، الأمين الوطني للتنظيم والمتابعة، الأمين الوطني للتربية والتكوين والدعوة، الأمين الوطني للإدارة والمالية، الأمين الوطني للإعلام والشؤون السياسية، الأمين الوطني للمنتخبين، الأمين الوطني للعلاقات الخارجية والجالية، الأمين الوطني للمرأة وشؤون الأسرة، الأمين الوطني للجامعات والعمل الطلابي، الأمين الوطني للشباب والعمل الجمعوي، الأمين الوطني للشؤون الاجتماعية، أمين المكتب التنفيذي الوطني.

أبرز المهام التي يتولاها المكتب الوطني هي[2]:

- تنفيذ السياسات العامة للحزب عبر الأمانات والهياكل والمؤسسات.

- تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمر ومجلس الشورى الوطني.

- السهر على احترام قوانين الحركة ولوائحها ومتابعة سير هياكلها.

---

[1] حركة مجتمع السلم **"القانون الأساسي والنظام الداخلي"**، مرجع سبق ذكره. ص ص.16.15.

[2] حركة مجتمع السلم –**"لجنة تحضير المؤتمر الرابع"**، مشاريع أوراق المؤتمر الرابع، الجزائر ، 2008، ص ص .80.79

5- المجلس السياسي:

هو جهاز سياسي مركزي يقوم بجملة من المهام والوظائف، من بينها تزويد قيادة الحركة بالبدائل السياسية الممكنة في التعامل مع مختلف الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يقترح استراتيجيات العمل السياسي، ويحضر الوثائق السياسية للحركة، كما يقوم بمتابعة الأحداث السياسية المحلية والإقليمية والدولية وتحليلها، ويتكفل أيضا بإعداد دراسات حول المواضيع السياسية ذات العلاقة بالحركة كما يقوم بالإشراف على التثقيف السياسي لأعضاء الحزب عن طريق تنظيم دورات للتكوين السياسي، منها مثلا دورة نظمت سنة 2006 بعنوان : "تطوير التنافسية السياسية"، وهي دورات يشارك فيها ما يقارب 500 إطار من إطارات الحزب من مختلف ولايات الوطن ويؤطرها أساتذة ومفكرين وعلماء وقادة رأي ومسؤولين سياسيين من داخل الوطن وخارجه، وفي هذا الإطار أصدر المجلس السياسي مجلة سياسية أطلق عليها تسمية "المختار"، وهى تصدر دوريا كل شهر تعنى بالتحليل السياسي والقراءات والمتابعات للأحداث الوطنية والدولية[1].

ثانيا: الهيئات التنظيمية المحلية

1- مجلس الشورى الولائي:

يعتبر مجلس الشورى الولائي كهيئة شورية على مستوى الولاية، يتشكل من ممثلي البلديات والمؤسسات والكفاءات وفق ما يحدده النظام الداخلي للحركة، من مهامه الرئيسية:

- انتخاب رئيس المكتب الولائى ونائبه ورئيس مجلس الشورى الولائي ونائبه.

- تشكيل لجنة الانضباط الولائية

- تقييم وتوجيه الأعمال التي تقوم بها مؤسسات الحزب على المستوى الولائي.

- السهر على تنفيذ قرارات الحركة واحترام قوانينها .

[1] أسرة المختار،**"المجلس السياسي"**، مجلة المختار الجزائر، العدد 10 أفريل 2006، ص.35.

2- المكتب التنفيذي الولائي:

هو عبارة عن هيئة تنفيذية تنبثق عن مجلس الشورى الولائي ويتكون من[1]:

- رئيس المكتب الولائي، نائب الرئيس الأمين الولائي للتنظيم، الأمين الولائي للتربية والتكوين والدعوة ، الأمين الولائي للإدارة والمالية، الأمين الولائي للإعلام، الأمين الولائي للمنتخبين، الأمينة الولائية للمرأة وشؤون الأسرة، الأمين الولائي للجامعات والعمل الطلابي، الأمين الولائي للشباب والعمل الجمعوي الأمين الولائي للشؤون الاجتماعية.

من مهام المكتب التنفيذي الولائي ما يلي:

- تنفيذ السياسة العامة للحركة على مستوى الولاية والبلديات التابعة لها.

- تنفيذ قرارات وتوصيات الهيئات العليا للحركة.

- دراسة اهتمامات ومقترحات القاعة التنظيمية للحركة ورفعها للهيئات العليا .

3- الجمعية العامة:

هي هيئة بلدية تضم الأعضاء الملتزمين والمناصرين والمنتخبين في البلدية من مهامها[2]:

- المصادقة على برنامج المكتب التنفيذي البلدي بعد المداولة والإثراء.

- مناقشة أوضاع البلدية وتقديم الاقتراحات حول القضايا المختلفة.

4- المكتب التنفيذي البلدي:

هو الذي يمثل الهيئة التنفيذية على المستوى البلدي، ينبثق عن الجمعية العامة ويتكون من رئيس ونائب وأعضاء تحدد مهامهم وصلاحياتهم في النظام الداخلي، يقوم المكتب التنفيذي

[1] حركة مجتمع السلم،**"القانون الأساسي و النظام الداخلي"**، مرجع سبق ذكره، ص. 21.
[2] المرجع السابق، ص 23

البلدي بتنفيذ السياسة العامة للحركة على مستوى البلدية، ويرفع تقارير دورية إلى المكتب الولائي.

5- مكتب المجموعة:

المجموعة هي مجموع الأسر على مستوى حيز جغرافي محدد من تراب البلدية كالأحياء والقرى والمناطق النائية.

6- الأسرة:

تعتبر الأسرة أصغر هيئة تنظيمية في الحزب تمارس العملية التربوية بمختلف مراحلها[1].

الفرع الثالث : توجهات وأهداف الحركة.

التوجهات السياسية:

- العمل على طرح البدائل الإسلامية في مجال التشريع والحياة العامة والاستفادة من التجارب الناجحة في العالم, بالانفتاح على الابداعات البشرية.
- ترقية المشاركة السياسية ضمن مبادئ الحركة، وفي إطار استقلالية قرارها وتميّز مواقفها وما تقدّره مؤسساتها وتقرره هيئاتها الشورية.
- ترسيخ ثقافة التعددية السياسية والنقابية والإعلامية والمجتمعية ، واعتبار المعارضة السياسية وظيفة أساسية لبناء دولة الحق والقانون وتجذير الديمقراطية.
- تمدين النظام السياسي بما يحقق الديمقراطية وسيادة القانون

[1] المرجع السابق، ص.26

- النضال من أجل إصلاح سياسي ودستوري يؤسس لميلاد النظام البرلماني ويحدد العهد ويفصل بين السلطات ويضمن استقلالية القضاء ويثبت الحريات و الديمقراطية ويجرم الفساد ويقاوم تزوير الإرادة الشعبية ' واستعمال المال السياسي.

- بناء التكتلات السياسية الوطنية والإسلامية والديمقراطية ، وفق مبادئ الحركة والمصلحة الوطنية الراجحة.

- تعزيز دور المنتخب في المجالس الوطنية والمحلية وتوسيع صلاحياته بما يضمن تجسيد البرامج وتوازن العلاقة بينه وبين الإدارة.

- نبذ العنف بجميع أشكاله المادية والمعنوية كوسيلة للتعبير أو للوصول إلى الحكم أو البقاء فيه والعمل على معالجة أسبابه ومظاهره.

- ترسيخ ثقافة الحوار كقيمة حضارية لتحقيق التعايش والتواصل.

- توفير الضمانات القانونية لضمان توزيع عادل الثروة وتحقيق التنمية الشاملة وفق الخصوصيات الجغرافية والطبيعية المتنوعة للوطن .

التوجهات الإقتصادية:

- اعتماد رؤية اقتصادية بديلة تقوم على منهج المشاركة وأولوية الاستثمار وتسخير الموارد الكافية لصناعة الثروة المتجددة، وجعل الإنسان هو محور التنمية وهدفها.

- وضع ريوع المحروقات في خدمة الرؤية الاقتصادية.

- بناء نسيج اقتصادي منتج للقيمة المضافة خارج المحروقات.

- تشجيع الإنفاق بمكوناته الثلاثة الاستهلاكي والاستثماري والخيري.

- اعتماد نظام الصيرفة الإسلامية في المنظومة البنكية، وتعديل قانون القرض والنقد لهذا الغرض.

- محاربة الفساد المالي وتبييض الأموال، وتطبيق قاعدة من أين لك هذا؟ والعمل على توفير فرص الكسب المشروع، واسترجاع الأموال المختلسة.
- تحديد أولويات التنمية الوطنية، واعتماد التخطيط لدى المؤسسات، وتفعيل آليات الرقابة الرسمية والشعبية.
- ترشيد النفقات العمومية وعقلنة استخدام المال العام وتنميته في إطار الأولويات المرسومة.
- إصلاح النظام الضريبي ومحاربة كلّ أشكال الاحتكار والمضاربة والتهرب الضريبي. واعادة النظر في الجباية المحلية.
- اعتماد الشفاقية في منح وإبرام الصفقات العمومية.
- العمل على رفع قيمة العملة الوطنية، وتشجيع الإنتاج الوطني، ومحاربة التضخم وتحقيق التنمية المستدامة.
- نشر الوعي الاقتصادي لدى الشباب وزرع قيمة العمل وثقافة الإنتاج والاستثمار.
- إشراك الجامعات والبحث العلمي في تحقيق التنمية.
- صياغة مقاربة واقعية وفاعلة وصارمة لمعالجة السوق الموازية.
- توجيه دور الدولة لتنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة وحماية القطاعات الإستراتيجية وضمان التوازن التنموي لكل جهات الوطن الداخلية والحدودية والساحلية على حد سواء وتأمين حقوق الأجيال المقبلة من الثروة.
- المحافظة على القطاع العام الإستراتيجي باعتباره مكسبا وطنيا، وتشجيع القطاع الخاص المنتج وترقية دورهما، وإحداث توازن بينهما.

- وضع آليات تضمن تنويع الصادرات وتشجيع الاستثمار خارج المحروقات بالنهوض بالقطاع الفلاحي والصناعي والسياحي.

- تحسين مناخ الاستثمار الوطني والأجنبي في اطار الشراكة برفع الحواجز البيروقراطية وتطوير القوانين الناظمة للشراكة ومعالجة إشكالية العقار الصناعي والفلاحي.

- نشر ثقافة الوقف باسترجاعه وتنميته وتفعيل نظامه.

- إنشاء مؤسسة مالية مستقلة للزكاة تساهم في حل مشكلة الفقر وتشارك في مشاريع التنمية الوطنية.

- تنمية الثقافة الاقتصادية والوعي الادخاري لدى المواطن، وإيجاد أساليب وآليات تعبئة مدخرات الجزائريين في الداخل والخارج وإشراكهم في التنمية.

- ضمان الأمن الغذائي والمائي والبيئي والطاقوي والتكنولوجي بتطوير ودعم برامج التنمية المستدامة.

- توسيع قاعدة الشراكة والتعاون بين دول المغرب العربي و الدول العربية والإفريقية والإسلامية، وترقية مجالات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

التوجهات التربوية و الدعوية:

- نشر الفكر الوسطي المعتدل في أوساط المجتمع ولاسيما الناشئة.

- الاهتمام بالأسرة الجزائرية ، وتعميق انتمائها الحضاري و تجذير عناصر الهوية الوطنية (الإسلام والعربية والامازيغية) .

- إصلاح المنظومة التربوية وترقيتها وفق الثوابت بما يمكنها من تخريج المواطن الصالح.

- ترقية دور المسجد وتمكينه من القيام بأدواره الدينية والمجتمعية ورفع التجريم عن الإمام بسبب آرائه ومواقفه وتحريره من الضغوطات الادارية.

- معالجة مظاهر العنف في المجتمع الجزائري، بإشراك الحركة الجمعوية .
- تنمية مسالك الفكر الحر والسلوك الديمقراطي وقبول الاخر والتحلي بآداب الاختلاف مع الغير وتنمية روح التنافس على الخير.
- حماية المجتمع من حملات التفكيك والإنحلال والتنصير التي تستغل حرمان وفقر الشعوب. وحاجة المعوز بسبب الفقر والبطالة والتهميش.
- نشر الفضيلة في الأسرة والمدرسة والمجتمع ومحاربة الإباحية وحماية المجتمع من الانحلال.

التوجهات الإجتماعية:

- العمل على إشاعة الأخلاق والآداب الإسلامية والقيم الإنسانية الفاضلة.
- التكفل بالانشغالات الأساسية للمواطنين في المدينة والريف والمناطق الداخلية والحدودية والصحراوية.
- حماية الأسرة الجزائرية من التفكك والفقر والانحراف، وسائر الآفات الاجتماعية وتفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية.
- ترقية التضامن والتكافل الاجتماعي بين فئات المجتمع.
- مواصلة إصلاح منظومة الصحة العمومية والحماية الاجتماعية والتضامن الوطني والتكافل والإرشاد الاجتماعي و منظومة الضمان الاجتماعي، والمحافظة على مكسب مجانية التعليم والصحة وترقية خدماتها.
- رفع القيود عن الاعتماد القانوني للجمعيات والنقابات وللحركة الجمعوية والمجتمع المدني، وتشجيع حرية المبادرة للمساهمة في تنمية المجتمع.

- ترقية دور المرأة في رعاية المجتمع وتحصين الأسرة من التفكك، والتكفل بالفئات النسوية الهشة.

- حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وذوي الحاجات الخاصة وإدماجهم في المجتمع .) مراجعة القوانين الناظمة للمنظومة الاجتماعية والمحتاجين

- توسيع منظومة الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل .

- تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة بما يكفل استقرار المجتمع واستمراريته.

التوجهات الثقافية:

- تجسيد البعد الحضاري للإسلام بتفعيل مكوناته ضمن منظومة ثقافية للمفرد والأسرة والمجتمع والدولة والأمة.

- توفير ظروف النبوغ في المجتمع و بناء النخب وتحسين تكوينهم، ونشر ثقافة المطالعة وتشجيع الإعلام الهادف.

- مجابهة السلبية واللامبالاة وانعدام روح المسؤولية في المجتمع.

- الحرص على تنمية وترقية التنوع الثقافي والحضاري في الجزائر بما يخدم الوحدة الوطنية وينشط الابتكار والإبداع.

- الانفتاح على الثقافات العالمية والاستفادة منها بما لا يتعارض مع هوية المجتمع.

- تشجيع الإبداع والابتكار العلمي والثقافي، وصناعة السينما الاحترافية الخادمة للفضيلة والمسرح الهادف والفن الأصيل.

- ترشيد استغلال الهياكل الرياضية والثقافية بالاستعانة بأهل الاختصاص والتأسيس للمدارس المتخصصة.

- اعتماد الكفاءة في انتقاء المواهب الرياضية والثقافية بعيدا عن الإقصاء والتهميش.
- تشجيع الرياضة المدرسية والجوارية.
- الاعتناء بالتنوع الثقافي للجزائر العميقة وحماية الموروث الوطني والمحلي وتطويره.

المطلب الثاني : دور حركة مجتمع السلم التشريعي قبل 2004:

- **المشاركة في ندوة الوفاق الوطني التي جاءت بالسيد يمين زروال رئيسا لدولة، وإقترحت الحركة ميلاد هيئة تشريعية بديلة عن المجلس الإستشاري وبالتالي ميلاد المجلس الوطني الإنتقالي وشاركت فيه الحركة بخمس أعضاء.**
- **المساهمة في إنقاذ المشروع الإسلامي من الزوال، وإعطاء صورة صحيحة عن الإسلام والمشروع الإسلامي بعدما ما وصف بالعنف والإرهاب.**
- **إشراك التيار الإسلامي في الحكومة كإعترافصريح بأن سياسة إقصاء هذا التيار هو أحد أسباب التوترات.**
- **المساهمة في إستمرار المسار الديمقراطي بأجاله.**
- **المساهمة في تحسين الوضع الأمني وتطبيق سياسة الوئام المدني.**
- **المساهمة في تحرير الخطاب السياسي من القيود والضغوط التي عملت على إبعاده عن أصوله ومنابعه التي جاء بها دستور 1996و قانون الأحزاب 1997.**
- **إيقاف وتعطيل المشاريع العلمانية التي كانت تستهدف الأسرة و المدرسة و المجتمع.**
- **تحريك مشاريع التنمية في قطاعات الإنجاز والإنتاج والخدمات خاصة بعد إعتماد برنامج الإنعاش الإقتصادي في 2001.**

المبحث الثاني:حركة مجتمع السلم والتحالف الرئاسي.

المطلب الأول: مشروع التحالف الرئاسي:

سنحاول من خلال هذا المبحث الكشف مكانة ودور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في ظل إستراتيجية المصالحة الوطنية، ومن أجل ذلك سنتناول ظاهرة التحالف الرئاسى بالدراسة والتحليل انطلاقا من الفرضيات التالية: إذا كان التحالف هو فضاء التقت فيه أحزاب سياسية ذات توجهات إيديولوجية متباينة وبرامج سياسية واجتماعية متمايزة فهل يعني ذلك أن النخب المتنفذة في النظام السياسي الجزائري تستمر في توظيف هذه الأحزاب بوصفها أحزابا للسلطة أو على الأقل موالية لها، وترهن بذلك مسار التعددية السياسية والاجتماعية لصالحها، أم أن التحالف عبارة عن مبادرة حرة من أحزاب استوعبت الدرس القاسي الذي تلقته الجزائر خلال عشرية الدم والمأساة فتكتلت من أجل حماية التجربة وتنازلت عن خصوصياتها الحزبية من أجل رعاية مسار التحول الديمقراطي وإنجاحه وهي الفرضية الثانية.

الفرع الأول :خلفيات التحالف الرئاسي

قبل البدء في تحليل هذه الفرضيات لابد من مراجعة السياق الذي أنتج هذا التحالف وأسس له وهنا نجد ثلاث أطروحات أطروحة ترى في التحالف أنه حصيلة تطور الممارسة السياسية في الجزائر وأنه تتويج لنضال الطبقة السياسية" المسؤولة" لإخراج البلاد من أزمتها عبر المواجهة الجماعية لمظاهرها وتداعياتهافضلاً عن ضرورة البناء الوطني وفق الجهد المشترك، والعمل على تفعيل الأداء السياسي وترقية التجارب والمشاريع السياسية بما يحقق الفعالية والنجاعة، فالتحالف من وجهة النظر هذه هو بداية مشوار سياسي طويل يبدأ في شكل بلورة فكرة أو مشروع للانخراط الجماعي في مشروع الدولة بعد أن فشلت السلطة بمفردها في انجاز هذا الأمر، ولم تتمكن من بناء الثقة بينها وبين المواطنين بل وحتى من تحويل وجهة الانتماء لديه من الدوائر الضيقة كالجهة والعشيرة إلى آفاق الوطن الأرحب.[1]

[1] عثمان بخاري،**" من الإتلاف الخربي إلى التحالف الرئاسي"** : خطوة تنتظرها خطوات"، النبأ، العدد 376، بتاريخ، مارس 2004، ص 02.

و في نفس السياق، يؤكد أصحاب هذه النظرة أن الظروف السياسية بتطوراتها وتحدياتها، إن على المستوى الوطني المحلي أو على المستوى الإقليمي وما يفرضه من تداعيات باتت تفرض أنماطا من التفاعل لا مكان فيه للواحدية والفردانية.[1]

وتأتي فكرة التحالف عند أصحاب هذا التوجه الذي تمثله حركة مجتمع السلم تتويجا لسلسلة من المشاريع تهدف كلها إلى بلورة مواقف ورؤى توحيدية توافقية بين الأطراف والفعاليات السياسية حول ملفات وقضايا إستراتيجية، من شأنها الدفع بالبلاد خارج خطوط الأزمة، وظل أصحاب هذا التوجه يعملون بمرحلية وتدرج من أجل ترقية الفعل الديمقراطي والمساهمة في جلب الاستقرار وتقويم مؤسسات الدولة وتحقيق فعالياتها، فمن مشاريع التحالف الإسلامي الوطني، إلى الصلح الوطني، إلى العقد الجزائري العام إلى مبادرات ترقية الوئام المدني إلى حماية الوحدة الوطنية ودعم الديمقراطية وغيرها من المشاريع والمبادرات التي تؤسس لمثل هذا الانجاز إلى أن بلغت طورها الجديد المتمثل من الناحية السياسية في ترقية الائتلاف الحزبي إلى تحالف رئاسي[2]، ويؤكد هذا المعني السيد (أبو جر سلطاني) رئيس حركة مجتمع السلم في كلمته التي ألقاها بمناسبة توقيع عقد التحالف الرئاسي حيث يقول : " إن الذين يعتقدون بأن التحالف الرئاسى ليس إلا صورة مكررة من ائتلاف 1999،[3] إنما ينكرون حقيقة تاريخية كبرى وهي أن الواقع السياسي في الجزائر قد تغير، وإنك لا تضع قدمك في النهر مرتين، أو ينسون أن الذين اجتمعوا قبل خمس سنوات في "فندق الجزائر" قد أدركوا بعد تجربة ثرية خلال هذه السنوات الخمس أن الجزائر حرّرها الجميع ويبنيها الجميع وهذا المعنى قد صار قناعة سياسية مشتركة بين السيد رئيس الجمهورية وشركائه السياسيين في التيارات الثلاثة وفي قناعات آخرين كثيرين في تشكيلات مماثلة وهيئات مساندة والطريق ما زال أمامنا طويلا"[4].

[1] التحرير،" **التحالف، الفكرة و الإنجاز**"، النبأ، مرجع سابق، ص 02.

[2] عثمان نجاري، مرجع سابق، ص 8.

[3] وقع كل من حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم وحركة النهضة، على وثيقة ائتلاف حكومي من عشرة بنود في افريل 1999، أنظر الملحق رقم (04).

[4] أبو جرة سلطاني، "**التحالف الرئاسي حماية للألوان الوطنية**"، كلمة الشيخ أبو حرة سلطاني رئيس حركة مجتمع السلم، بمناسبة توقيع التحالف الرئاسي، فندق الأوراسي (العاصمة) في 16 فيفري 2004.

ويشارك حركة مجتمع السلم هذا الطرح كل من جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي يقول السيد عبد العزيز بلخادم الأمين العام لجبهة التحرير: إن هذا التكامل لا يقتصر على الانتخابات الرئاسية فحـ سيستمر ليعزز العمل الجماعي الذي بدأناه منذ سنوات، إننا نريد من هذا التحالف يرتقي ليصبح قطبا بالمفهوم الواسع للوطنية لان هذه الأخيرة من دون ا. المثل والقيم والعقيدة لا تؤدي معناها في البناء الوطني، نريد من هذا التحـ يكون نصرة للحق وأداة لتحقيق الإصلاحات التي شرعنا في تنفيذها حكومات الائتلاف التي تتالت لتسيير شؤون الدولة»،[1] ويضيف ويضيف في هذا الصدد.السيد (أحمد أويحي) الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي: «نحن في التجمع الوطني الديمقراطي مثل شركائنا في هذا التحالف مقتنعون أننا ننتمي إلى أمة مسلمة، ننتمي إلى أمة الأمة العربية الإسلامية، وننتمي إلى شعب متجذر في الأمازيغية ونحن في الائتلاف بالأمس وفي التحالف اليوم، مقتنعون أن الجزائر في انتظار البناء وأن الجزائر في انتظار التشييد»[2]...« ونأمل أن هذا التحالف يكون قاطرة أو إحدى القاطرات لجعل الجزائر تطمئن على أصالتها، تطمئن على هويتها، وتتفرغ للبناء، وتتفرغ إلى ما ينتظرها في عشرية أو أقل، وهو ما ينتظره المواطن يوميا ليخلص من محن الحياة، وهذا هو الذي جعلنا ندخل في هذا التحالف بكل قناعة وبكل وفاء تحالف نتعاون فيه جميعا لنعمل جميعًا من أجل جزائر ديمقراطية ،وجمهورية من أجل جزائر التقدم والأصالة، من أجل جزائر البناء والأفكار والبرامج»[3].

في مقابل هذه الأطروحة هناك أطروحات أخرى لتفسير فكرة وإنجاز هذا التحالف الرئاسي، حيث تعزي إحداها الفكرة إلى مأزق الأحزاب السياسية قبل رئاسيات ،2004 ، فحزب جبهة التحرير الوطني الذي كان يتخبط في مشاكل داخلية هددت وحدته وكيانه لقي الدعم اللازم من شركائه في التحالف إذ اعتبروا السيد (عبد العزيز بلخادم) الممثل الرسمي للجبهة رافعين بذلك الغطاء عن السيد (علي بن فليس) في منافسة السيد الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة)، أما حركة مجتمع السلم

[1] السيد عبد العزيز بلخادم، الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني في كلمته بمناسبة التوقيع على وثيقة التحالف، فندق الأوراسي، في 16 فيفرى .2004

[2] السيد أحمد أو يحي الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي في كلمته بمناسبة التوقيع عند التحالف الرئاسي، فندق الاوراسي،16 فيفري 2004.

[3]- نفس المرجع نفس الصفحة.

والتي شاركت في كل الحكومات المتعاقبة منذ عهد الرئيس (زروال) كانت تبحث عن إطار قانوني وسياسي مقنع يضمن لها البقاء والنمو، ناهيك عن النتائج الضعيفة التي حققتها في الانتخابات التشريعية والمحلية بـ 2002 والتي أظهرت الفراغ الكبير الذي تركه مؤسسها المرحوم محفوظ نحناح[1].

ويذهب آخرون في النظر إلى التحالف الرئاسي أنه مجرد حركة توحي بالتغيير في إطار ثابت مستمر يميز سلوك النظام السياسي، وقدرة النخب المتنفذة في التحكم في المشهد السياسي الجزائري، وتلك طبيعة ثابتة من طبائع نظام الحكم في الجزائر حيث لا يتغير إلا في نطاق الانسجام التام وفي إطار ضمان استمرارية هذا المنظور سيطرة الجماعات أصحاب المصالح، من فقط يرون تجربة التحالف الرئاسي فهو شكل من أشكال التسوية الداخلية للنظام والمصالحة بين أطراف متناقضة الإيديولوجية، متناقضة البرامج ومن ثم متناقصة المصالح[2].

الفرع الثاني : أبعاد التحالف الرئاسي :

سجلت كل من جبهة التحرير الوطني حركة مجتمع السلم والتجمع الوطني الديمقراطي، بارتياح كبير النتائج الايجابية المحققة بفضل الائتلاف الحكومي القائم بينها منذ 1997 وثمنت عاليا هذه التجربة بما مكن من إخراج البلاد من الأزمة العميقة التي كادت أن تعصف بها، الأمر الذي ساعد تدريجيا على استعادة الأمن والاستقرار وبناء المؤسسات، وقد سمح هذا الائتلاف المشكل حول فكرة التعاون على تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية (عبد العزيز بوتفليقة) منذ سنة 1999 وتحقيق جملة الأهداف أهمها مسعى الوئام المدني الإنعاش الاقتصادي واسترجاع الجزائر مكانتها وهيبتها الدولية،[3]، كما سجلت الأطراف المتآلفة بعض الصعوبات التي اعترضت طريقها والمتمثلة في قلة التنسيق وضعف التشاور، وشعورا منها بأهمية وجدوى هذا الائتلاف الذي كان وليد

[1] عبد القادر حيرش،**"جمود التحالف أم أحزاب عاجزة"**، السفير، العدد ،292، من 31. 12. 2005 إلى 06. 2006.01، 01 . ص 03

[2] محمد خير الدين،" **التغيير من اجل الاستمرارية"**، الخبر الاسبوعي العدد 362، من 04 إلى 10 أفريل 2006، ص 9.

[3] وثيقة عقد التحالف الرئاسي في 24/05/2006 على الموقع PHP?ARCHIVES **.WWW.HMSALGERIA.NET/MODULES**

الإرادة المشتركة الصادقة الخدمة الوطن وتراكم التجربة واستمرارية ،الدولة فإنها [أطراف العقد] عقدت العزم على تجاوز السلبيات وتثمين الإيجابيات وتفعيل التنسيق بإعطائه بعدا وطنيا أعم وأشمل وتطوير الائتلاف الحكومي إلى تحالف رئاسي، وفقا للمبادئ والأهداف والمحاور والآليات المرسومة أدناه على أن يتضمن البرنامج الانتخابي الرئاسي مضمون هذا العقد.

أ / المبادئ:

يقوم التحالف الرئاسي على المبادئ التالية :

1- احترام الدستور.

2 - مكونات الهوية الوطنية من إسلام وعروبة وأمازيغية.

3- الثوابت الوطنية في إطار مرجعية بيان أول نوفمبر 1954.

4- النظام الديمقراطي الجمهوري.

5 - دولة الحق والقانون.

6 - مواصلة مكافحة الإرهاب ومعالجة ظاهرة العنف.

7- التعددية السياسية والحريات الديمقراطية.

8- حرية التعبير وحرية الإعلام.

9 - الوحدة الوطنية وسيادة الجزائر.

10 - التداول السلمي على السلطة.

11- الوفاء لكل الذين ماتوا أو استشهدوا من أجل أن تبقي الجزائر واقفة

ب أهداف التحالف الرئاسي:

يرمي هذا التحالف إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- ترقية العمل المشترك من أجل تعزيز استقرار البلاد وتراكم التجربة.

2- مساندة مكافحة الإرهاب المنبوذ وطنيا ودوليا وعدم الخلط بينه وبين الإسلام وحق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال لتقرير المصير.

3- الممارسة الديمقراطية وحماية المنافسة السياسية في إطار الدستور وقوانين الجمهورية.

4- الدفاع عن الوحدة الوطنية، أرضا وشعبا وكذا الهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة المحددة في الدستور.

5- الدفاع عن القيم والأخلاق الإسلامية والحريات الفردية والجماعية طبقا للدستور.

6- العمل على ترقية مسعى الوئام المدني إلى مصالحة وطنية بين الجزائريين.

7- دعم مواقف الجزائر الثابتة دوليا تجاه القضية الفلسطينية ونصرتها وكل القضايا العادلة الأخرى في العالم.

8- تعزيز مكانة الجزائر في الساحة الدولية والعمل على تفعيل مسار الاندماج المغاربي من أجل تحقيق الوحدة العربية الإسلامية والوحدة الإفريقية.

9- تعميق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار القيم الوطنية وبما يخدم التنمية الاقتصادية والترقية الاجتماعية ويهيئ للشباب فرص العمل.

10- العمل على تطبيق قانون تعميم استعمال اللغة بالعربية.

11- العمل على ترقية اللغة الأمازيغية طبقا للدستور.

ج/ محاور التحالف الرئاسي:

1- الوحدة الوطنية وثوابت الأمة.

2- التضامن بين أحزاب التحالف.

3- التحالف داخل الدوائر السياسية للحكم أفقيا وعموديا.

4- التشاور السياسي المستمر.

5- الانتخابات الرئاسية 2004

6- الاستحقاقات الانتخابية.

7- التنسيق في مجال التشريع.

8- التنسيق على مستوي المجالس المنتخبة.

9- التنسيق في مجال الحركة الجمعوية.

د/ آليات التحالف:

تشكل لجنة وطنية مشتركة بين قيادات الأحزاب الثلاثة تقوم بوضع آليات لمتابعة تنفيذ مضمون هذا العقد على مستوى مختلف هيئات وهياكل الأحزاب الثلاثة أفقيا وعمودياً بما يكفل التوافق في مختلف القضايا ويسطر برنامجا عمليا على المدى القريب والمتوسط والبعيد حسب مقتضيات المراحل ووقف المبادئ والأهداف والمحاور المرسومة في الفقرات أعلاه، وذلك تحت المسؤولية المباشرة لزعماء الأحزاب أطراف العقد الذين يستوجب عليهم أن يلتقوا فصليا[1] .

المطلب الثاني: أسباب إنضمام حركة مجتمع السلم لتحالف الرئاسي[2]:

هناك إيجابيات محددة ومتوقعة من التحالف سعت الحركة إلى تحصيلها تتمثل في :

- توسيع المشاركة وتعميقها وترقيتها وفقا لرؤية مستقبلية .
- إستقواء الحركة بحلفائها باستعمال الوسائل المتاحة .
- تعميق شرعية الحركة وترسيخها وتوطين مشروعها وتجذير هياكلها
- الإستفادة من أجواء الحرية والأمن التي تتيحها الأغلبية الرئاسية في تحقيق كل أبعاد المشروع الحضاري وتحقيق النفع لجميع الجزائريين .
- تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الأزمة المتعفنة وإيقاف النزيف الدموي
- إزالة ثقافة الأحقاد والضغائن وإشاعة روح التسامح والتصالح بين أفراد المجتمع الجزائري
- تطوير مجالات العمل المختلفة الدعوية والخيرية والسياسية والتربوية و الإستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق الإزدهار للوطن وخدمة الأمة
- التقليل من التأثير العلماني في القرار وتقليص دائرة نفوذه ومواجهة مشاريع الفساد
- التموقع بعيدا عن الصدام والعنف والتطرف فكريا وسياسيا ،ووطنيا ودوليا
- تمدين النظام السياسي الجزائري وفق مبادئ الديمقراطية التشاركية والجمهورية .

[1] وثيقة عقد التحالف مرجع سابق، نفس الصفحة.

[2] سلسة الطور الجديد **"خطوة نحو الأمام من الإلتلاف إلى التحالف"** من منشورات حركة مجتمع السلم .

المطلب الثالث: تقييم مسار التحالف الرئاسي:

بداية لا بد من الإشارة إلى جملة من المسائل قد لا تجمع عليها كل الطبقة السياسية في الجزائر وهي أن الائتلاف الحكومي الذي شكل القاعدة الأساسية للتحالف الرئاسي والذي جاء نتيجة لانتخابات 05 جوان 1997 ، لا ينظر إليه الجميع في الجزائر على أنه إنجاز وأنه ساهم في إرساء أسس الأمن والاستقرار وبناء المؤسسات كما يري أطراف التحالف وإنما هو بحسب آخرين مجرد إجراء ساعد على استمرار واستقرار السلطة الفعلية وتجاوز محنتها التي كادت أن تذهب بها أو على الأقل تعزلها عن المحيط الداخلي والخارجي، وفي مقابل هذه النظرة نجد من يؤمن بضرورة تعايش الحرس القديم من النظام التسلطي مع النخب الديمقراطية الجديدة ويعتبر ذلك مرحلة لابد منها، حيث أن الانتخابات بحسب رأي هذا الاتجاه، لا تفرز بالضرورة نخبا غير فاسدة أو أكثر انفتاحا أو مزيدا من حقوق الإنسان ومزيدا من الرخاء الاقتصادي، كما يؤمن أصحاب هذا الاتجاه بأن الديمقراطيات الناشئة وما تعرفه من انقسامات ومطالب شعبية متصاعدة إلى جانب ثقل مورثات النظام التسلطي ومن ثم ضرورة الالتقاء حول الاتفاقات التفاوضية التي تضمن تقبل قواعد السياسات الديمقراطية من قبل معظم أفراد النخبة[1]، وقد يشكل التحالف الرئاسي وقبله الائتلاف الحكومي أحد أبرز أوجه هذه الاتفاقيات التفاوضية، وبالرجوع إلى بنود وثيقة الائتلاف أو مبادئ وأهداف التحالف فإننا سرعان ما نكتشف ذلك.

وقد مثل الاستفتاء على قانون السلم والمصالحة الوطنية أول امتحان للأطراف المتحالفة، ذلك أن السيد (أحمد أويحي) القريب من الدوائر الاستئصالية والذي تتشكل قواعده النضالية في غالبيتها من الرافضين لفتح ملف الحزب الإسلامي المحل والمقصود هنا الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وجد نفسه كبير أمام الرئيس الذي يتبنى أطروحة المصالحة والعفو الشامل عن كل من انخرط في مشروعه[2]، ورغم هذه الحساسية وهذا الحرج فقد التفت أصوات السلطة في صف واحد خلال الحملة الدعائية لمشروع ميثاق السلم والمصالحة وتم تجنيد كل الإمكانيات المادية والبشرية في

[1] على الدين ،هلال، وآخرون، **"اتجاهات حديثة في علم السياسة"**، القاهرة : منشورات اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999، ص 149.

[2] الحاج بوزيان **"التحالف حملة انتخابية قبل الأوان"**، الخبر الاسبوعي، العدد 328 بتاريخ من 11 الى 17 جوان 2005، ص8.

الحملة واثبت الجميع بما فيهم حزب التجمع الوطني الديمقراطي ولاءه للرئيس والمشروعه وقد جاب السيد (أحمد أويحي) الشرق والغرب الجزائري يشرح ويحلل ورافع لصالح المسعى حتى ظنّ معارضوه أنه خرج من الاستئصالي، وكذلك كان الحال بالنسبة للسيد (عبد العزيز بالخادم) الذي حاول أن يسوق بأن جبهة التحرير الوطني تجاوزت أزمتها وهي الآن أكبر قوة سياسية تدعم برنامج الرئيس، و لم يتخلف السيد (أبو جرة سلطاني) عن الموعد[1]، اجتاز التحالف أول امتحان له خلال صياغة نصوص راعت التوازنات الموجودة في السلطة التي حرصت على حماية مصالحها ورفضت أية إساءة ولو سياسية أو إعلامية لها وقد اعترف الرئيس بذلك [2].

وعند مناقشة قانون المالية لعام 2005 برزت كذلك بعض الاختلافات والتي تنبأ بأن التحالف ليس هيكلا منسجما وقالبا موحدا، فقد اعترضت كل من جبهة التحرير وحركة مجتمع السلم على القانون في حين صوت نواب التجمع لصالحه، وهنا نتساءل كيف يرفض أعضاء التحالف برنامجا هو في الأصل برنامج الرئيس و هم من كانوا وراء نجاحه [3]، وهكذا توالت المحطات التي أظهرت تضارب المصالح واختلاف التوجهات وكذلك الإنفراد في بعض الأحيان في معالجة بعض القضايا المصيرية مثلما حدث في قضية العروش والانتخابات الجزئية في منطقة القبائل، واختلاف حول بعض القضايا الجوهرية، مثل قانون الأسرة والإصلاحات الخاصة بالمنظومة التربوية وانتهاء بمسألة التعديل الدستوري ورفع الأجور، وما أثارته من جدل وخلاف بين أقطاب التحالف والذي أفضي إلى ذهاب السيد (أحمد أويحي) من على رأس الحكومة وتعويضه بأحد شركائه "عبد العزيز بلخادم"[4]

كل هذا التجاذب، حسب بعض المتتبعين تؤكد على أن التحالف ما هو إلا هيكل لتمرير بعض السياسات دون البعض الآخر، خاصة في ظل عجز الأحزاب السياسية المشكلة له والتي لم تتمكن

---

[1] س. مصطفي " **الخارطة السياسية ما بعد الاستفتاء**"، السفير العدد 279 بتاريخ 01 إلى 06 أكتوبر 2005، ص 03.

[2] نفس المرجع نفس الصفحة.

[3] تم الاعتراض على المادة التي تبيح استيراد الخمور من طرف حركة مجتمع السلم وجبهة التحرير الوطني، ووافق عليها نواب التجمع، وقد تم إعتماد المادة 46 من قانون المالية 2005 بحجة احترام الاتفاقيات الخارجية.

[4] يزيد بو عنان" **التحالف الرئاسي استنفذ مبررات بقائه**" على الموقع WWW.CHIHAB.NET/PHBNEWS ص26.

من تجسيد التحالف في الميدان وإخراجه من دائرة الجهاز الحكومي إلى البرلمان والمجالس المحلية فضلا عن التنسيق على مستوى المجتمع المدني والأطر الشعبية، وفي هذا الصدد جاءت تصريحات بعض قيادات التحالف لتؤكد تفاقم الأزمة داخل هذا الإطار، فأحد نواب رئيس حركة مجتمع السلم صرح قائلا: «أنا شخصيا أتساءل عن مبرر بقاء هذا التحالف، فالبلاد تستفيد من وضع مالي مريح جدا ولدينا قاعدة حكم تقوم من أساس 03 أحزاب و مع ذلك يأتي الوزير (حميد تمار) ليقول أن هناك من يعرقل إصلاحات الرئيس».[1] ويواصل ذات النائب قائلا: «إنّ الذي أدلى به الوزير (حميد تمار) دليل على أنه لا يوجد استقرار سياسي بالمرة، وأنه لا طائل من وراء وجود تحالف رئاسي»... وأنه لو طلب رأيي في تعديل الحكومة فانه يجب أن تشكل من الآفلان وحده بوصفه صاحب الأغلبية، وأن يعود حزبا حركة مجتمع السلموالتجمع الوطني الديمقراطي إلى المعارضة ولا نكون بحاجة إلى هذا التحالف»[2].

وفي نفس السياق جاءت تصريحات رئيس حركة مجتمع السلم السيد (أبو جرة سلطاني : أنه رغم التناقص بين حركة حمس وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، فإننا وقعنا على وثيقة تتضمن مجموعة من المبادئ والأهداف، لكن ذلك لا يعني أننا حزبًا واحدًا والاستقلالية السياسية لكل حزب مكفولة وأن التحالف جاء تلبية لنداء رئيس الجمهورية من أجل تطوير الائتلاف الحزبي إلى التحالف رئاسي»[3] ويؤكد السيد أبو (جرة في حوار :آخر أن وثيقة عقد التحالف تسمح بالاختلاف السياسي، ولو كانت الأمور تسير وفقا لمبدأ التنسيق لكن من الأجدر أن ننسق في الانتخابات الجزائية التي جرت في منطقة القبائل، لكن الأمور سارت وفق الأنانية السياسية»[4]، ويضيف السيد أبو جرة سلطاني في حوار مع الخبر الأسبوعي: التحالف آلية سياسية ضمنت أجواء طيبة للاستقرار ووضعت حدا و بشكل نهائي لكل المزايدات والمساومات وهذا من دون شك مكسب الجميع لكنه في المقابل تنسب "التحالف" في برودة أو تبريد كبير يستفيد منه الساحة السياسية

[1] كمال زايت،**"تصريحات نمار أفرغت التحالف الرئاسي منمحتواه"**، الخبر الأسبوعي، العدد 360، بتاريخ 25 إلى 27جانفي 2006 ص 5

[2] نفس المرجع نفس الصفحة.

[3] أبو جرة سلطاني، **" قرارات حاسمة وشاملة في نوفمبر"**، بتاريخ 01.07.2006 جريدة القبس على الموقع WWW.HMSALGERIA NET

[4] ابو حرة سلطاني، **"حوارات"**، في 16/02/2007 على الموقع .WWW.IKHWANONLINE.COM/SECTION.OSP;ID=117

وأفقدها كثيرا من طعمها الذي دأبت الساحة الوطنية على التعاطي معه باسم السلطة والمعارضة بالرغم من أن هذه السلبية ليست منتوجا تحالفيًا صرفا وإنما هي صناعة نضالية ساهم في توسيع دوائرها غياب معارضة حقيقة على مستوي الساحة السياسية»[1]،ويضيف منتقدا: «على المستوى الداخلي بين أقطاب التحالف هناك بعض المؤاخذات نسجل منها ضعف التشاور الداخلي والتصرف بعقلية الحزب الواحد دونما رجوع إلى الشركاء والتسابق لاحتلال المواقع، وقد تجسد ذلك مرتين على الأقل خلال الانتخابات الجزئية ويوم الانتخابات المتعلقة بالغرفة العليا، التلكؤ أو التباطؤ في احتضان المبادرات الصادرة هذا الحليف أو ذاك بحجة أن المبادرات السياسية شأن حزبي لم تنص عليه وثيقة التحالف، التجاذب والتدافع السياسي إذا ما تعلق الأمر بالملفات الساخنة مثل : تعديل الدستور، [المادة 107] من قانون محاربة الفساد، المنظومة التربوية، بكالوريا الشريعة، رفع حالة الطوارئ، الزيادة في الأجور والتهرب من استكمال الهيكلة الخاصة بالتحالف ومدها محليا حسب مواد النظام الداخلي للتحالف، وعليه فإننا في حركة مجتمع السلم تؤكد على التزامنا بالتحالف كخيار ونؤكد أيضا على استقلالية القرار السياسي لكل الحزب »[2]

وفي نفس الاتجاه يقيم السيد (عبد العزيز بلخادم) تجربة التحالف قائلا: «إن المشروع [والإشارة هنا إلى ميثاق السلم والمصالحة] هو الذي جعل كل الأطراف تلتقي في ساحة ،واحدة أما بعد الاستفتاء فلكل واحد رزنامته تبدأ من الانتخابات الجزئية، ومن التخطيط للانتخابات التشريعية القادمة، مرورًا بالترويج لفكرة التعديل الدستوري التي يريدها الرئيس عبر بوابة الآفلان»[3].

إلى جانب هذا التقييم السلبي للتجربة التحالف الرئاسي، رغم الدفاع "المتكلف" عنها من طرف زعماء الأطراف المتحالفة، تأتي انتقادات أطراف سياسية أخرى لهذه التجربة التي ترى فيها ومن خلالها دعوة إلى ثقافة الحزب الواحد، بحيث أن الذي يقرر في الجزائر ليس هو من يسير، والذي يسير لا علاقة له بالقرار فالنظام يغير الأشخاص الذين هم في الواقع مجرد واجهة واعترف السيد (عمارة بن يونس)

[1] الخير الأسبوعي، العدد 368 بتاريخ من 18 إلى 24 مارس 2006، ص 9.
[2] نفس المرجع نفس الصفحة.

[3] السفير، العدد 279 بتاريخ من 01 إلى 06 أكتوبر 2005، ص 03.

في معرض حديثه: « بأن الحريات تراجعت فالحزب الواحد لا يعني الرقم واحد213 وإنما هى ثقافة تمثلها اليوم أحزاب التحالف الرئاسي»[1]، وهذا رأي كثيرين من الأحزاب والفاعلين السياسيين في الساحة السياسية الجزائرية.

لقد شكل التحالف الرئاسي حاجزًا منيعا في وجه المعارضة وإن كانت هي أيضا من الضعف والعجز بمكان، وكرس من حيث يدري أولا يدري ثقافة الأحادية وسمح لرئيس الجمهورية أن يتفرد بالقرار الوطني ولا أحد يجرؤ على معارضته حتى أن بعض الفاعلين من السياسيين من أمثال (عبد الحميد مهري) و (مولود حمروش) و السيد (آيت أحمد) يأسوا من التغيير وأصدروا بيانا مفاده أن النظام السياسي الجزائري غير قابل للإصلاح وسنحاول استشراف مستقبل هذا الإطار في ضل التحولات المحتملة لشكل النظام.

[1] كمال زايت،**"أحزاب التحالف الرئاسي تفرض ثقافة الحزب الواحد"**، الخبر الأسبوعي ، العدد رقم 427 بتاريخ من 05 إلى 11ماي 2007، ص11.

المبحث الثالث:دور حركة مجتمع السلم في صنع السياسات خلال فترة التحالف

المطلب الأول: المشاريع المقترحة من طرف الكتلة البرلمانية[1]:

- مشروع تعديل النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني لإعطاء أكثر حيوية للبرلمان.
- مشروع تعديل قانون الجمعيات و فتح مجال أكثر للمجتمع المدني.
- مشروع تعديل قانون العقوبات بما يتعلق برفع التجريم عن الصحفي و الغمام.
- مشروع قانون منع التدخين في الأماكن العمومية.
- مشروع قانون القروض المصغرة بدون فوائد.
- مشروع قانون منع إنتاج إستراد الخمور.
- مشروع رفع حالة الطوارئ.

المطلب الثاني: التعديلات المقترحة في القوانين من طرف الحركة التي تبناها البرلمان:

- رفع منحة الأجر الوحيد بنسبة 100% من 40 دج إلى 400دج التي لم ترتفع 1963م.
- تخفيض تعريفة قسيمة السيارات نسبة 50% .
- التعديلات في مشروع قانون الإنتخابات و التي قللت من طرق التزوير.
- التعديلات في مشروع القانون الأساسي للقضاء حول إمكانية مشاركة الحاملين لشهادة الليسانس في الشريعة و القانون بسلك القضاء.
- التعديلات على مشروع القانون المتعلق بتنظيم مهنة الموثق و كذلك مشروع القانون المتعلق بتنظيم مهنة المحضر القضائي.

[1] مجلة النبأ،"**الذكرى العشرون لتأسيس حركة مجتمع السلم**"، (29 ماي 1991-2011) ،ص-41.

- المشاركة في التعديلات التي أدخلت على مشروع قانون الاسرة، الذي صودق عليه في 2005/03/14م بحيث أبقته محافظا على القواعد العامة للشريعة الإسلامية خاصة فيما يتعلق بالولي.

- المشاركة في حملة ضد إلغاء شعبية العلوم الإسلامية من شهادة البكالوريا، بحيث عوض هذا الأجراء بتعميم تدريس مادة التربية الإسلامية على جميع أقسام في الثانوي بمختلف مستوياتها لتكون أحد مواد شهادة البكالوريا سنة 2008م، و إعطاء إختيار الواسع لكل حامل شهادة بكالوريا بأن يلتحق بكليات الشريعة – الدراسات الإسلامية.

المطلب الثالث: مساهمة الحركة في التشريع و قياس الأداء على مستوى الحكومة[1]:

1/- أنشطة و مساهمات الحركة و النواب:

- المساهمة في زيادة الوحدات السكنية الإجتماعية (س،ع للسكن).

- جلب المناصب المالية في قطاع التربية.

- جلب مشاريع الطرقات في كثير من المناطق لفك العزلة (في التنمية).

- المساهمة في إنشاء المراكز الجامعية و المعاهد (س،ع التعليم).

- تسوية وضعية الكثير من المتضررين جراء المأساة الوطنية و الجوع و النكبات.

- دعم الحركة لقانون محاربة الرشوة و مكافحة الفساد بحيث أعلنت عن مبادرة تحت عنوان: " فساد قف " و تحت شعار " لا حصانة لمن ثبت تورطه في اختلاس أموال الشعب".

- المساهمة في استعادة مكانة المرأة و إبراز دورها في المجتمع و ترشيحها لتولي مناصب قيادية.

[1] مجلة النبأ، مرجع سابق ،ص-41.

2/- قياس أداء حركة مجتمع السلم على مستوى الحكومة:

أظهرت مشاركة حركة مجتمع السلم في الحكومة تميزا محسوسا يشهد به القريب و البعيد، بحيث استطاع وزراء حركة تحقيق إنجازات هامة على مستوى القطاعات التي أشرفوا عليها بحيث:

- أسست حركة مجتمع السلم لقطاع الصيد البحري و الموارد الصيدية و رفعته إلى ملف وزارة بحالها، و عملت على إعطائه بعد استراتيجيا في التنمية الوطنية.

كما بحثت قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و رسمت له آفاق المستقبل من خلال عمليات التأهيل و الإنتشار و التنويع، كما قننت للممارسة التجارية في الجزائر و تطهير التجارة الخارجية، و كذا تسقيف الأسعار للموارد الواسعة استهلاك و تعديل حزمة من القوانين بما يتيح حركية تجارية سلسة، و ساهمت كذلك في معالجة السوق الموازية باعتماد التدرج و المرحلية، كما استطاعت أن تفك العزلة عن 9 ملايين مواطن من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب عبر شبكة طرقات سريعة تخضع للمعايير العالمية.

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال ما سبق :

*إن حركة مجتمع السلم التي ظهرت من عمق الشعب ،تسعى من خلال المرجعيات والمبادئ الإسلامية القائمة عليها إلى تحقيق العدالة الإجتماعية وبناء الدولة الجزائرية بالعلم والعمل والعدل والقضاء على كل أشكال الإحتكار ونبذ العنف وتكريس اليات دولة الحق و القانون ،بحيث تمكنت الحركة من خلال سياستها من الإسهام في تلاقي الجزائرين وتوفير أجواء الحرية وتحقيق نتائج مميزة على مستوى الحكومة من خلال مساهمتها في صنع السياسات العامة للدولة الجزائرية .

*شكل التحالف الرئاسي أحد أوجه الديمقراطية التشاركية بالنظر الى روح العقد التفاوضي الذي يربط تيارات وأفكار مختلفة وهذا من شانه أن ترتقي بالفعل الديمقراطي داخل النظام السياسي بحيث عبر التحالف عن رؤى توافقية توحيدية بين الفعالية السياسية وملفات إستراتجية من شأنها تعزيز التحول الديمقراطي في الجزائر.

الخاتمة

-تعتبر عملية صنع السياسات العامة عملية معقدة ودقيقة تحتاج دراسة معمقة لأنها تمثل نتاج تداخل عدة عوامل وفواعل أثناء عملية صنعها وتعتبر الأحزاب السياسية من أهم الفواعل غير الرسمية المساهمة في عملية صنع السياسات العامة في أي نظام في العالم وذلك من خلال تواجدها في مختلف مراكز صنع القرار ،لكن درجة تأثيرها تختلف بإختلاف طبيعة النظام ومدى تطبيقه لمبادئ الديمقراطية والحرية .

ومن خلال دراستنا لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة في الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية :

- ضعف مشاركة الأحزاب السياسية الجزائرية في عملية صنع السياسات العامة وذلك بسبب إحتكارها من قبل السلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية وهذا راجع لسيرورة التاريخية لنظام السياسي الجزائري الذي كرس هيمنة رئيس الجمهوريةللعملية السياسية من خلال الدستور .
- ضعف البرامج السياسية للأحزاب أدى إلى عدم قدرتها في التأثير والتعامل مع السلطات العليا.
- إن الأحزاب التي يمكن أن تلعب دورا حساس ومهم في عملية صنع السياسات العامة في الجزائر يجب أن تكون تلك المؤيدة لمشروع الرئيس.
- إن الأحزاب المعارضة ليس لها أي دور في العملية السياسية داخل النظام بسبب إهمالها وتهميشها من قبل السلطات العليا في الدولة.
- شكل مشروع التحالف الرئاسي الذي شهده النظام السياسي الجزائري 2004-2012 أحد أوجه الديمقراطية التشاركية بين الأحزاب الجزائرية بالرغم من إختلاف في توجهاتها وأفكارها.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

الكتب:

- ✓ الإمام سلمى و بارا سمير، "**صنع السياسات العامة دراسة في مفاهيم والمنهجية والبيئة**"، عمان، 2014، ط1.
- ✓ الحمداني قحطان أحمد سليمان ، **الأساس في العلوم السياسية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004- ط1.
- ✓ الخزرجي ثامر محمد كامل، "**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**"، دراسة معاصرة في استراتيجية دارة السلطة، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2004، ط1.
- ✓ الشرقاوي سعاد ، "**النظم السياسية في العالم المعاصر**" القاهرة، دار النهضة العربية 2007 .
- ✓ الغزالي أسامة حرب، **"الأحزاب السياسية في العالم الثالث"**، الكويت: عالم المعرفة، د.ت.ن.
- ✓ الفهاداوي فهمي خليفة، "**السياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل**"، عمان 2016، ط4.
- ✓ حاروش نورالدين "**الاحزاب السياسية الجزائر**"، دار الأمة للطبعة والنشر والتوزيع 2009 .
- ✓ ربوح ياسين ، "**الاحزاب السياسية في الجزائر، التطور والتنظيم**"، الجزائر دار بلقيس للنشر ط1.
- ✓ رشوان أحمد عبد الحميد حسين ،"**الاحزاب السياسية، جماعات المصلحة والضغط**"، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب،2008.
- ✓ زغدود علي "**الاحزاب السياسية في الدول المعاصرة**"، الجزائر متيجة للطباعة 2007.
- ✓ زوامبية عبد النور ، **دور السلطة التشريعية في رسم السياسات العامة في الجزائر**، جامعة الجلفة.
- ✓ عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح ، **أسس ومجالات العلوم السياسية**، الإسكندرية للكتاب، 2012.
- ✓ عبيد حسين ، **الأنظمة السياسية-دراسة مقارنة-**، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2013-ط1.
- ✓ عطاالله خالد ،"**السياسات العامة بين التنفيذ والتخطيط، الجزائر أنموذجا**"، عمان ، 2018.
- ✓ ناجي عبد النور ، **"مدخل الى علم السياسة"** الجزائر الدار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.
- ✓ ناجي عبد النور ، "**النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**"، قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006- دط.
- ✓ ناجي عبد النور ، "**تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي**"، دراسة تطبيقية في الجزائر.

- ✓ هلال على الدين ، وآخرون، "**اتجاهات حديثة في علم السياسة**"، القاهرة : منشورات اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999.
- ✓ ولدان أحمد برهان ، "**تحليل وصنع السياسات العامة**"، عمان، الأن للنشر والتوزيع| 2018.

الجرائد و المجلات:

- ✓ إبراهيم احمد و بن طاهر علي ، "**مفهوم الاحزاب السياسية ودورها في عملية رسم السياسة العامة**"، مقال مجلة الابحاث، المجلد6.
- ✓ أسرة المختار،"**المجلس السياسي**"، مجلة المختار الجزائر، العدد 10 أفريل 2006.
- ✓ الخبر الأسبوعي، العدد 368 بتاريخ من 18 إلى 24 مارس 2006.
- ✓ بخاري عثمان ،" **من الإتلاف الخربي إلى التحالف الرئاسي**" : خطوة تنتظرها خطوات"، النبأ، العدد 376، بتاريخ، مارس 2004.
- ✓ بوزيان الحاج "**التحالف حملة انتخابية قبل الأوان**"، الخبر الاسبوعي، العدد 328 بتاريخ من 11 الى 17 جوان 2005، ص8.
- ✓ حيرش عبد القادر ،"**جمود التحالف أم أحزاب عاجزة**"، السفير، العدد ،292، من 31. 12. 2005 إلى 06. 2006.01، 01 .
- ✓ خير الدين محمد ،" **التغيير من اجل الاستمرارية**"، الخبر الاسبوعي العدد 362، من 04 إلى 10 أفريل 2006.
- ✓ زايت كمال ،"**أحزاب التحالف الرئاسي تفرض ثقافة الحزب الواحد**"، الخبر الأسبوعي ، العدد رقم 427 بتاريخ من 05 إلى 11ماي 2007.
- ✓ زايت كمال ،"**تصريحات نمار أفرغت التحالف الرئاسي منمحتواه**"، الخبر الأسبوعي، العدد 360، بتاريخ 25 إلى 27جانفي 2006 .
- ✓ سلسة الطور الجديد "**خطوة نحو الأمام من الإلتلاف إلى التحالف**" من منشورات حركة مجتمع السلم .
- ✓ سلطاني أبو جرة ، " **قرارات حاسمة وشاملة في نوفمبر**"، بتاريخ 01.07.2006 جريدة القبس على الموقع
- ✓ مجلة النبأ،"**الذكرى العشرون لتأسيس حركة مجتمع السلم**"، (29 ماي 1991-2011).
- ✓ مجلة تعرف على حركة مجتمع السلم، من نحن

مصطفي س. " **الخارطة السياسية ما بعد الاستفتاء**"، السفير العدد 279 بتاريخ 01 إلى 06 أكتوبر 2005.

- ✓ نوصري أحمد، "**دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة**" ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد37، العدد2.

مذكرات تخرج:

- ✓ بدع بوجمعة " **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في ميدان الحقوق العلوم السياسية، جامعة ورقلة 2019
- ✓ توازي خالد ، " **الظاهرة الحزبية في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2005-2006.
- ✓ جعدان جمعة عامري عائشة ، "**دور الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، جامعة سعيدة، 2014.2015.
- ✓ زيتوني محمد ،"**الحركة الإسلامية ومسألة التعددية السياسية في الجزائر**" - دراسة حالة حركة مجتمع السلم (1989-2010 مذكرة ماجستار غير منشورة، جامعة الجزائر- 03 – 2011.
- ✓ ضميري عزيزة ، "**فواعل السياسية ودورها في صنع السياسات العامة في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص تنظيمات السياسية وادارية ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008،2007 .
- ✓ عبيدي سعد إبراهيم ، عريف عبد الرحمان ،"**دور السّلطة التّنفيذية في رسم السّياسة العامة في الجزائر(1963/2016)**، مذكرة ماستر،(جامعة الشّهيد حمه لخضر-الوادي-: كلية الحقوق والعلوم السّياسية،2018/2019).
- ✓ على كمال ، **بنية السلطة السياسية في الجزائر وأثرها على السياسات العامة**، (أطروحة دكتوراه، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3، 2019-2020).
- ✓ عياش ابتسام ورفلة أريام ، "**تمويل الأحزاب السياسية**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص القانون العام، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، 2015-2016.
- ✓ غارو حسيبة، "**دور الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة**"، دراسة حالة الجزائر 1997، 2007 ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو، 2012،2013.
- ✓ منصور سميحة ، **دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية-الجزائر نموذجا**-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص، سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة محمد خيضر – بسكرة-كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنةالجامعية. 2016-2017.

- ✓ مختاري يزيد معمري محمد ، "**تعددية الحزبية في الجزائر**"، 1989ن 2013 ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة ورقلة 2012.2013.
- ✓ مزرود حسين ، "**الاحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989.2010**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012.
- ✓ مزيان جهينة رشا ،"**دور السّلطة التّنفيذية في رسم الساسة العامة في الجزائر: دراسة تحليلية لدور رئيس الجمهورية**"، مذكرة ماستر،(جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي- : كلية الحقوق والعلوم السّياسية،2019/2020).
- ✓ نوري سمية، "**الأحزاب السياسية وتأثرها في رسم السياسة العامة في الجزائر**" (2007-2012) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص السياسة العامة، جامعة محمد خيضر- بسكرة"**الأسس السياسية العامة و خليفة محمد الجسرة المالية العلوق والعلوم السنيات**" الجامعية 2012-2013 13 وح .

محاضرات:

- ✓ أو يحي أحمد الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي في كلمته بمناسبة التوقيع عند التحالف الرئاسي، فندق الاوراسي،16 فيفري 2004.
- ✓ بلخادم عبد العزيز ، الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني في كلمته بمناسبة التوقيع على وثيقة التحالف، فندق الأوراسي، في 16 فيفرى .2004.
- ✓ حركة مجتمع السلم –"**لجنة تحضير المؤتمر الرابع**"، مشاريع أوراق المؤتمر الرابع، الجزائر، 2008.
- ✓ خننو فاتح، " **محاضرات تحليل السياسات العامة**" السنة الثانية ليسانس تحضيري، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2019.
- ✓ سلطاني أبو جرة ، "**التحالف الرئاسي حماية للألوان الوطنية**"، كلمة الشيخ أبو حرة سلطاني رئيس حركة مجتمع السلم، بمناسبة توقيع التحالف الرئاسي، فندق الأوراسي (العاصمة) في 16 فيفري 2004.

قوانين:

- ✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 02-03 المؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق 10 أبريل 2002 ، يتضمن تعديل الدستوري، دستور1996.

- ✓ تم الاعتراض على المادة التي تبيح استيراد الخمور من طرف حركة مجتمع السلم وجبهة التحرير الوطني، ووافق عليها نواب التجمع، وقد تم إعتماد المادة 46 من قانون المالية 2005 بحجة احترام الاتفاقيات الخارجية.
- ✓ حركة مجتمع السلم "**القانون الأساسي والنظام الداخلي**"، -- أوت 2003.
- ✓ وقع كل من حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم وحركة النهضة، على وثيقة ائتلاف حكومي من عشرة بنود في افريل 1999، أنظر الملحق رقم (04).

المراجع الأجنبية:

- ✓ بو عنان يزيد " **التحالف الرئاسي استنفذ مبررات بقائه**" على الموقع WWW.CHIHAB.NET/PHBNEWS
- ✓ سلطاني ابو حرة ، "**حوارات**"، في 16/02/2007 على الموقع .WWW.IKHWANONLINE.COM/SECTION.OSP;ID=117
- ✓ [1]https://www.startimes.com/?t=9682324 ، تم الاطلاع عليه يوم 2023/06/10، على الساعة 22:04
- ✓ وثيقة عقد التحالف الرئاسي في 24/05/2006 على الموقع PHP?ARCHIVES

.WWW.HMSALGERIA.NET/MODULE

- ✓ WWW.HMSALGERIA NET

فهرس المحتويات		
الإهداء		
الشكر والتقدير		
الملخص		
المقدمة		
الفصل الأول: دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة		
المبحث الأول	المقاربة المعرفية للسياسات العامة	20
المطلب الأول	مفهوم السياسات العامة .النشأة والأهمية	20
المطلب الثاني	خصائص ومكونات السياسة العامة	24
المطلب الثالث	مستويات ومراحل صنع السياسات العامة	25
المطلب الرابع	الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة	28
المبحث الثاني	المقاربة النظرية للأحزاب السياسية	32
المطلب الأول	مفهوم الأحزاب السياسية وعوامل نشأتها وخصائصها	32
المطلب الثاني	التطور التاريخي للأحزاب السياسية	37
المطلب الثالث	تصنيف و وضائف الأحزاب السياسية	39
المطلب الرابع	علاقة السياسة العامة بالأحزاب السياسية	48
المبحث الثالث	مظاهر وصور مشاركة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة	49
المطلب الأول	دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة من خلال السلطة التشريعية	49
المطلب الثاني	دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة من خلال السلطة التنفيذية	50
المطلب الثالث	دور الأحزاب السياسية في تفعيل السياسة العامة من	52

	خلال المعارضة	
خلاصة الفصل		54
الفصل الثاني: صنع السياسات العامة في الجزائر(دستور 1996)		
المبحث الأول	دور السلطة التنفيذية	
المطلب الأول	السلطة التنفيذية في المرحلة الانتقالية	56
المطلب الثاني	رئيس الجمهورية فاعل رسمي في رسم السياسة العامة	56
المبحث الثاني	دور السلطة التشريعية	58
المطلب الأول	دور المجلس الشعبي الوطني	60
المطلب الثاني	دور مجلس الأمة	60
المطلب الثالث	تفعيل دور السلطة التشريعية في صنع السياسة العامة	61
المبحث الثالث	تقييم لدور الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة في الجزائر	66
المطلب الأول	المعيقات التي تواجه الأحزاب السياسية	66
المطلب الثاني	العوامل المؤثرة في عمل الأحزاب السياسية	66
المطلب الثالث	الآفاق المستقبلية للأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة	67
خلاصة الفصل		70
الفصل الثالث: دور حركة مجتمع السلم في صنع السياسات العامة في الجزائر خلال فترة التحالف الرئاسي		
المبحث الأول	التجربة البرلمانية لحركة مجتمع السلم	72
المطلب الأول	حركة مجتمع السلم	72
المطلب الثاني	دور حركة مجتمع السلم التشريعي قبل 2004	85
المبحث الثاني	حركة مجتمع السلم والتحالف الرئاسي	86
المطلب الأول	مشروع التحالف الرئاسي	86

المطلب الثاني	أسباب إنضمام حركة مجتمع السلم لتحالف الرئاسي	92
المطلب الثالث	تقييم مسار التحالف الرئاسي	93
المبحث الثالث	دور حركة مجتمع السلم خلال فترة التحالف	98
المطلب الأول	المشاريع المقترحة من طرف الكتلة البرلمانية	98
المطلب الثاني	التعديلات المقترحة في القوانين من طرف الحركة التي تبناها البرلمان	98
المطلب الثالث	مساهمة الحركة في التشريع و قياس الأداء على مستوى الحكومة	99
الخاتمة		102
قائمة المراجع		103
الفهرس		108